

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم المحاسبة والمالية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

نظام المعلومات كآلية لتدعيم الرقابة الداخلية

دراسة حالة الشركة الجزائرية التركية للنسيج سيدي خطاب - غليزان

تحت إشراف الأستاذة :

مقيدهش فاطمة الزهراء

مقدمة من طرف الطالب:

قريدهش سيدي محمد عبد الفتاح

أعضاء اللجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	ابراهيمي عمر	أستاذ مساعد (أ)	جامعة مستغانم
مقررا	مقيدهش فاطمة الزهراء	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة مستغانم
مناقشا	لاكسي فوزية	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2019-2020

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	تشكرات وتقدير
II	الإهداءات
III	قائمة المحتويات
IV	قائمة الأشكال والجداول
أ-د	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات
2	المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات
2	المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات
4	المطلب الثاني: أساسيات و آليات عمل نظام المعلومات
6	المطلب الثالث: أنواع و أهداف نظام المعلومات
11	المبحث الثاني: دراسة نظام المعلومات المحاسبي
11	المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي
13	المطلب الثاني: خصائص و أهداف نظام المعلومات المحاسبي
17	المطلب الثالث: مدخلات و مخرجات نظام المعلومات المحاسبي
19	المبحث الثالث: مفهوم نظام تخطيط موارد المؤسسات
19	المطلب الأول: تعريف نظام تخطيط موارد المؤسسات
21	المطلب الثاني: مكونات نظام تخطيط موارد المؤسسات
23	المطلب الثالث: إيجابيات و سلبيات الإعتماد على نظام تخطيط موارد المؤسسات
26	خلاصة الفصل

27	الفصل الثاني : الرقابة الداخلية و علاقتها بنظام المعلومات
28	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الرقابة الداخلية
28	المطلب الأول : ماهية الرقابة الداخلية
30	المطلب الثاني : أهمية و أهداف الرقابة الداخلية
32	المطلب الثالث : إجراءات و أساليب و خطوات الرقابة الداخلية
37	المبحث الثاني : أساسيات نظام الرقابة الداخلية
37	المطلب الأول : قواعد و مكونات الرقابة الداخلية
40	المطلب الثاني : معايير فعالية الرقابة الداخلية
42	المطلب الثالث : مقومات الرقابة الداخلية
44	المبحث الثالث : دور نظام المعلومات في الرقابة الداخلية
44	المطلب الأول : دور نظام المعلومات في الرقابة الداخلية و إتخاذ القرارات و كتابة التقرير
47	المطلب الثاني : دور نظام المعلومات في تدعيم الرقابة
50	المطلب الثالث : دور المعلومات في عملية إتخاذ و صنع القرار
53	خلاصة الفصل
54	خاتمة عامة
57	قائمة المراجع

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	مثال يبين خصائص نظام المعلومات حسب المستوى الإداري	(1-1)
13	وظائف نظام المعلومات المحاسبي	(2-1)

قائمة الأشكال :

امتام

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	مكونات نظام المعلومات	(1-1)
7	أنواع نظم المعلومات في المؤسسة	(2-1)
12	مكونات نظام المعلومات المحاسبي	(3-1)
20	نظام ال ERP	(4-1)
24	مردودية نظام تخطيط موارد المؤسسة على التكاليف الملموسة	(5-1)
24	مردودية نظام تخطيط موارد المؤسسة على التكاليف الغير الملموسة	(6-1)
30	عناصر نظام الرقابة الداخلية	(7-2)
40	مكونات الرقابة الداخلية	(8-2)
43	مقومات الرقابة الداخلية	(9-2)

تشكرات و تقدير

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحه المادحون ولا يحصى نعماءه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون،
نحمده حمدا طيبا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، و نصلي و نسلم على سيد الرسل الذي خص
بكمال الفصاحة بين البدو و الحضر و انطق بجوامع الكلم فاعجز البلغاء صلى الله عليه و على آله و
أصحابه الأخيار و نسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

إنه لمن دواعي السعادة و الاعتزاز أن أضع بين أيديكم هذا العمل الخاص بمذكرة التخرج، و الذي
يعد ثمرة من ثمار مسيرتي التعليمية و التي أعتز بها فخرا ، و أشكر جزيل الشكر الأستاذة المشرفة على هذا
العمل الأستاذة " مقيدش فاطمة الزهراء " و أرجوا من المولى تعالى أن يجعل هذا العمل مباركا و نافعا لكل من
تطرق إليه .

إهداء

أهدي ثمرة أتعابي لمن أوجب الله برهما و طاعتهما , إلى من سهروا على تربيّتي و نجّاحي إلى أبي و أمي اللهم بارك
فيهما و في أعمارهما و عملهما و يرجع الفضل إلى الأساتذة الأفاضل المحترمين الذين سهروا هم أيضا على
إعدادي لأكون خير خلف لخير سلف

كما أهدي عملي هذا إلى إخوتي و أخواتي وإلى كل أسرتي و جميع أصدقائي

مقدمة

1 - تمهيد :

يعرف العالم الحالي بعصر ثورة المعلومات وانفجار المعرفة، عصر مجتمعات المعلومات التي تزداد اندماجاً بفضل الانترنت وشبكات اتصالات البيانات، و المنظومات الشبكية للكمبيوتر ، إلى غير ذلك من التحولات الجوهرية التي جعلت العالم أشبه بقرية كونية صغيرة.

وقد رافقت كل هذه التحولات التي ألغت حواجز الزمان و المكان تغيرات نوعية و جذرية في بيئة الأعمال والمنافسة، و في السوق العالمية، فضلاً عن التعقيد المتزايد في المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الدولية التي فرضت تحديات مختلفة و مستمرة على كل منظمات الأعمال مهما اختلفت أحجامها ومواردها، بغض النظر عن الموقع الريادي أو الحصص السوقية.

في ظل هذا الوضع تزداد أهمية الدور الإستراتيجي لنظم المعلومات و ضرورتها انطلاقاً من حيوية وأهمية المعلومات كمورد ثمين من موارد كل منظمة، و من كونها أداة لا غنى عنها لامتلاك أو تحقيق الميزة التنافسية، المساعدة في اتخاذ القرارات، تطوير وتنمية المنظمة، تحسين النوعية المستمرة، الإبداع التكنولوجي، صياغة وتطبيق إستراتيجيات الأعمال، و إدارة العمليات بكفاءة وفعالية.

فإن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم أنظمة المعلومات في أية مؤسسة اقتصادية، فقد تطور في السنوات الأخيرة بفضل التطور السريع الذي حدث في مجال الحاسبات الآلية، و لقد أثر هذا التطور في إعداد وتأهيل المحاسب، فأصبح المطلوب أن يكون المحاسب أكثر فعالية من خلال المساهمة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي، وتقديم معلومات تساعد على اتخاذ القرارات.

ولتأكد من صحة ودقة هذه المعلومات المحاسبية وعن مدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة يتطلب ذلك مراقبة وتدقيق السير العادي للعمليات المرتبطة بالأنظمة الوظيفية وتقييم دائم للإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تسيير البيانات المتعلقة بهذه الأخير وذلك بالرجوع إلى مصادر البيانات المحتواة في الوثائق المحاسبية ، وهذا ما يستدعي وجود أداة رقابية تعمل على فحص وتقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بمعلومات ذات مصداقية وصالحة لاتخاذ القرارات وتحقيق أهداف المؤسسة، والتدقيق في ظل هذا التقدم التكنولوجي، حيث ينبغي عليهم فهم ومعرفة جيدة عن كيفية استخدام هذه الأنظمة وقدراتها والطرق والوسائل الوقائية من المخاطر المختلفة .

من خلال ما سبق يمكن بلورة إشكالية البحث حول السؤال الرئيس التالي:

2 - الإشكالية العامة الرئيسية : بناء على الطر السابق يمكن صياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

كيف يساهم نظام المعلومات في تدعيم الرقابة الداخلية بالمؤسسة الاقتصادية ؟

3 – الأسئلة الفرعية :

- ماهو نظام المعلومات؟
- كيف يساهم نظام المعلومات في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية؟
- ما علاقة نظام المعلومات بالرقابة الداخلية؟

4 – فرضيات الدراسة : من خلال الأسئلة المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى : يعتبر نظام المعلومات من أهم وسائل لتحسين أداء المؤسسة.
- الفرضية الثانية : يؤثر نظام المعلومات على الرقابة الداخلية ويساهم في تدعيمها .

5 – أهمية الدراسة : تكمن هذه الدراسة في :

- الأهمية العلمية :
- ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الحاجة المؤسسة لوضع نظام معلومات محاسبي فعال وتوفير محيط رقابي يساعد إدارة المؤسسة على تحمل مسؤولية تحقيق الأهداف وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة والمحافظة على كيان المؤسسة وضمان لها الإستمرار والنمو في ظل بيئة أعمال متغيرة.
- الأهمية العملية : تكمن أهمية هذه الدراسة إلى التطبيق المشروع و الفعال لعملية التدقيق الداخلي و ذلك لمساعدتها في تأدية أنشطتها بصورة سليمة من خلال نظام معلومات محاسبي كفاء , من أجل تحقيق أهدافها المنشودة و التكيف مع ما يحصل من تطورات .

6 – أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على واقع نظام المعلومات نظريا و تطبيقيا في شركة النسيج تايل ؛
- إبراز دور نظام المعلومات المحاسبي داخل الشركة؛
- أهمية نظام المعلومات و دوره خلال المراقبة الداخلية ؛

7 – الدراسات السابقة :

- دراسة عبد الباسط بوحايك ، تحت عنوان " دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية " مذكرة تدرج لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة 2015 .
- دراسة علون محمد ملين , تحت عنوان " دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية , دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة " رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص محاسبة , جامعة محمد خيضر – بسكرة 2016.
- دراسة لعراجي أسماء ، تحت عنوان " تأثير نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التدقيق الداخلي " مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2017.

8 – المنهج المتبع :

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يناسب عرض ووصف مكونات ومضمون نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية و كذا تأثيره على الرقابة الداخلية للمؤسسة ، وكذلك عرض أهم المراحل التي يمر بها نظام المعلومات في شركة النسيج الجزائرية التركية ، وذلك بالاعتماد على مختلف وثائق الشركة.

9 – حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : كانت دراستنا على مستوى الشركة الجزائرية التركية للنسيج " تايال " - سيدي خطاب غليزان تحت موضوع بحث بعنوان " نظام المعلومات كألية لتدعيم الرقابة الداخلية " .

- الحدود الزمانية : مبرمجة في تاريخ 2020/05/05 إلى 2020/05/30.

10 – صعوبات الدراسة :

بما أن الشركة عبارة عن شراكة جزائرية تركية فقد واجهتنا جملة من الصعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على المعطيات المحاسبية للشركة وامتيازها بالسرية التامة؛

- تماطل الموظفين في تقديم المعلومات وعدم الحصول على الحرية الكاملة في المؤسسة.

11 – تقسيمات الدراسة :

سنتطرق في الفصل الأول إلى نظام المعلومات و الذي ينقسم إلى ثلاث مباحث ، حيث يشمل المبحث الأول ماهية نظام المعلومات ، و المبحث الثاني فروع نظام المعلومات ، أما المبحث الثالث يشمل لمحة حول برامج تخطيط موارد المؤسسات.

أما الفصل الثاني الرقابة الداخلية و علاقتها بنظام المعلومات و الذي ينقسم إلى ثلاث مباحث , يشمل المبحث الأول أهمية و أهداف نظام الرقابة الداخلية و المبحث الثاني إجراءات و أساليب و خطوات الرقابة الداخلية , أما المبحث الثالث تطرقنا فيه عن دور نظام المعلومات في الرقابة.

الفصل الأول

تمهيد :

لقد ازدادت أهمية المعلومات في عصرنا الحالي، وأصبحت تشكّل مورداً حيويًا بالنسبة لجميع أنواع المؤسسات دون استثناء، لدرجة أنّ هذا العصر أصبح يعرف بـ "عصر المعلومات" والسبب في ذلك هو التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أصبحت هي الأخرى تشكّل عنصراً أساسياً يساهم في تقرير نجاح تلك المؤسسات.

وفي ظل التحوّلات السريعة التي تشهدها بيئة أعمال المؤسسات وحاجة المديرين إلى اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة فإنّ تصميم وبناء نظم معلومات إدارية فعالة يصبح ضرورة ملحة، حيث تمكّن هؤلاء المديرين من التعرف على ما يحدث من تغييرات في البيئة الخارجية وما تفرضه من فرص أو تهديدات وكذلك معرفة ما يجري في جميع وظائف المؤسسة، والذي يمكّن من تحديد نقاط القوة والضعف فيها، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي تحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة داخلية وخارجية، والتي يتم معالجتها عن طريق تلك الأنظمة،

ومنه فإنّ هذا الفصل سيتم من خلاله تناول الإطار النظري لنظم المعلومات، وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية، نتناول في المبحث الأول عموميات حول نظام المعلومات حيث نقوم بتعريفه و ذكر أساسياته و كذا آليات نظام عمله و أنواعه و أهدافه ثمّ ، نتناول في المبحث الثاني دراسة حول نظام المعلومات المحاسبي نذكر من خلاله تعريفه و خصائصه و أهدافه ثم مدخلاته و مخرجاته .

أما المبحث الثالث خصصناه لتعريف عنصر مهم في هذا المجال و الأكثر شيوعا على الإطلاق حيث كان حول مفهوم نظام تخطيط موارد المؤسسات حيث قمنا بتعريف هذا الأخير مع ذكر مكوناته و سلبيات و إيجابيات الإعتماد عليه .

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

المبحث الأول : عموميات حول نظام المعلومات

أصبح نظام المعلومات أحد الموارد الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة , حيث أنها تسعى جاهدة لتحقيق أهدافها بإستغلالها للموارد بعقلانية كما يساهم نظام المعلومات على العموم في زيادة إمكانيات المؤسسة في التعامل مع البيانات و معالجتها وتدعيم عملية صنع القرار المختلفة بالمؤسسة عن طريق تبادل المعلومات فيما بينها .

المطلب الأول : تعريف نظام المعلومات

و نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف نظام المعلومات بشكل مفصل و منه نذكر :

1 - تعريف النظام :

مصطلح النظام (*Systeme*) (مشتق أساساً من الكلمة اليونانية *Systema*) (التي كانت تعني الكل المركب من عدد من الأجزاء)¹ حيث توجد تعاريف متعددة نذكر منها:

- يعرف النظام طبقاً لمدخل النظم بأنه "مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام"²
- كما عرفه (*Von Bertalanffy 1968*) بأنه "مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها البعض"³
- و عرف جيفري جوردون النظام على أنه : "مجموعة من الأشياء المرتبطة ببعض التفاعلات المنتظمة أو المتبادلة لأداء وظيفة معينة"⁴

على ضوء التعاريف المقدمة أعلاه، يمكننا استخلاص تعريف شامل لمفهوم "النظام" ، وذلك بأنه "مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي توجد بينها علاقات منطقية و تكاملية بوجود آليات عمل تحكمها و التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة بها ، غرضها تحقيق هدف أو أهداف محددة تخدم الهدف العام للمنظمة "

¹ محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص.17

² كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص.4.

³ Ludwig Von Bertalanffy, *Théorie générale des systèmes*, traduit par Jean-Benoist chabrol, Dunod, Paris 1993, p.37.

⁴ محمد سعيد خشنية، نظم المعلومات (مفاهيم التكنولوجيا) ، دار الاشعاع للطباعة، مصر ، 1987، ص.9.

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

2- تعريف المعلومات :

تعددت المحاولات لتعريف مصطلح " المعلومات " و اختلفت التعاريف من شخص لأخر :

حيث عرفت المعلومات على أنها : "بيانات تمت معالجتها بحيث يكون لها قيمة ومعنى بالنسبة لمتخذ القرار"¹

و تعرف المعلومة كذلك هي عبارة على "كل أشكال المعرفة التي يتم توصيلها وتتعلق بحقيقة أو حدث بذاته وهي تعتبر أساس سير العملية الإدارية، وهي جوهر عمل القائد الإداري في المؤسسة، وبقدر ما تكون هذه المعلومة دقيقة وصحيحة بقدر ما تكون قرارات المدير فعالة"².

و من هذا التعريف يمكننا تلخيص ما ذكر على أن المعلومات هي مخرجات البيانات و ذلك من خلال معالجة هذه الأخيرة حتى تصبح نافعة عند عملية إتخاذ القرار .

3- تعريف البيانات :

يمكن تعريف البيانات بأنها " هي عبارة عن مجموعة من الحقائق الضرورية التي تعبر عن مواقف وأفعال معينة سواء كان التعبير عنها بأرقام أم برموز أو كلمات أو إشارات، ولكن هذه الحقائق قد تكون غير مترابطة أو غير مهيكلية وغير مجدية وهي على صورتها الحالية، والبيانات تشبه المواد الخام اللازمة لمصنع لإنتاج سلعة معينة"³ وأيضا هي " هي مجموعة حقائق غير منظمة قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها"⁴

3-1-أنواع البيانات :

وتتضمن البيانات في نظم المعلومات خمسة أنواع رئيسية هي⁵ :

-بيانات رقمية أو هجائية؛

-بيانات نصية ؛

-بيانات صوتية؛

-بيانات صورية ؛

-بيانات فيديوية ؛

¹ زبيري راجح، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 63/66 أفريل، 2003 ص40
² فيجان محيا علوش المحيا العتيبي، دور نظم المعلومات في عملية إتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004 ص15

³ علاء عبد الرزاق السالمي، «نظم إدارة المعلومات»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003 ص8.

⁴ إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية-مدخل إداري، الإسكندرية:الدار الجامعية، 2000 ص41

⁵ فايزة جمعة النجار، «نظم المعلومات الإدارية منظور إداري»، ط 3، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ص50.

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

4 - تعريف نظام المعلومات :

وردت تعريف عديدة لنظام المعلومات، نذكر منها ما يلي :

نظام المعلومات هو " ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر و الموارد تقوم بتجميع وتشغيل وادارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال"¹

و أيضا هو "مجموعة عناصر البشرية والآلية اللازمة لجمع وتشغيل البيانات لغرض تحويلها إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، ويقوم نظام المعلومات باستقبال البيانات الأولية (المدخلات) ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات (مخرجات نستطيع الإستفادة منها، وتستخدم مخرجات النظام والمعلومات لاتخاذ القرارات وعمليات التنظيم والتحكم داخل المؤسسة"²

المطلب الثاني : أساسيات وآليات عمل النظام

إن إستخدام المسيرين لنظام المعلومات داخل المؤسسة يساعدهم على حل أغلب مشاكلهم الإدارية لهذا يتوجب عليهم معرفة آلية عمل هذه الأنظمة و من خلال هذا الشطر سوف نتعرف على أساسيات هذه الآلية و كيف تتم :

1 - المدخلات : وتتمثل في تلك التدفقات الداخلة إلى النظام من مواد خام، بيانات و طاقة، وهذه المدخلات قد تكون تتابعية ؛ أي عبارة عن مخرجات لنظم أخرى سابقة، أو قد تكون عشوائية (احتمالية)

وفي هذه الحالة فإنّ النظام يكون في حالة عدم تأكد بشأن أي منها سوف يستخدمها، وعليه أن يقرر أي من البدائل يتم اختيارها، وأخيراً قد تأتي المدخلات من التغذية العكسية من خلال إعادة استخدام

جزء من مخرجات النظام كمدخلات له مرة أخرى ، وأياً كان مصدر هذه الأخيرة فهي تعتبر قوة الدفع الأساسية التي تزود النظام بكل احتياجاته التشغيلية.³

2 - *العمليات* : وهي الأنشطة التي يمارسها النظام على المدخلات من خلال عمليات التجميع ، الفرز، المعالجة، التخزين والاسترجاع... الخ، وذلك باعتماد المستلزمات الضرورية من قوى بشرية ومادية وإجراءات معينة بهدف تحويل تلك المدخلات إلى المخرجات المطلوبة.⁴

¹ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008ص21.

² السعيد مبروك ابراهيم، المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي، دار الكتب المصرية للنشر، الإسكندرية، 2012ص178

³ إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية-مدخل إداري، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000ص.21-22

⁴ نفس المرجع , ص 2000

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

3- المخرجات : وهي التدفقات الخارجة من النظام، والنتيجة عن عمليات التحويل والمعالجة التي تمت على عناصر المدخلات، حيث يتم تحويل المواد الخام والطاقة إلى سلع وخدمات، والبيانات إلى معلومات مفيدة تلي احتياجات الجهة المستفيدة منها.

4- آلية التحكم : حتى تعمل عناصر النظام السابقة بطريقة جيدة لا بد من وجود آلية للتحكم والرقابة على تلك العناصر، ذلك لأن كفاية عمل النظام وفعاليتها يعتمدان على مدى فعالية هذه الآلية.

5- التغذية العكسية : حتى يقوم جهاز التحكم والرقابة بعمله لا بد أن تتوفر له معلومات عن أداء النظام ككل، هذه المعلومات المرتدة تعرف بالتغذية العكسية أو الراجعة، والتي تعد ذات أهمية بالنسبة لجهاز الرقابة، فيما يخص تطوير النظام أو تصحيح مساراته.

6- حدود النظام وبيئته : الحدود هي عبارة عن خطوط افتراضية تفصل النظام عن بيئته، وعن الأنظمة الأخرى التي تعمل في البيئة نفسها، وتختلف هذه الحدود في درجة الوضوح فقد تكون مادية ملموسة أو غير مادية، حيث يتطلب من المصمم معرفة حدود كل نظام ضمن إطار بيئته وكذلك معرفة حدود وعلاقات كل نظام فرعي ضمن بنية النظام الأكبر، وعموماً يمكن الاسترشاد بالنقاط الآتية في تقرير حدود النظام، وهي :

- حصر جميع العناصر المتعلقة بالنظام وتعريفه على أنه مجموعة هذه العناصر، وكل شيء يحيط به يمكن أن نطلق عليه بيئة النظام؛
- يجب أن تكون جميع العناصر التي تسهم في تحقيق أهداف النظام داخل حدوده؛
- حصر التدفقات الداخلة إلى النظام والخارجة منه (المدخلات والمخرجات)، إذ لا بد أن تعبر حدود النظام.¹

ويمكن توضيح آلية عمل النظام من خلال الشكل الموالي:

¹ نجم عبد الله الحميدي، سلوى أمين السامرائي، عبد الرحمن العبيد، نظم المعلومات الإدارية -مدخل معاصر، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2005، ص15.

الشكل (1-1): مكونات نظام المعلومات



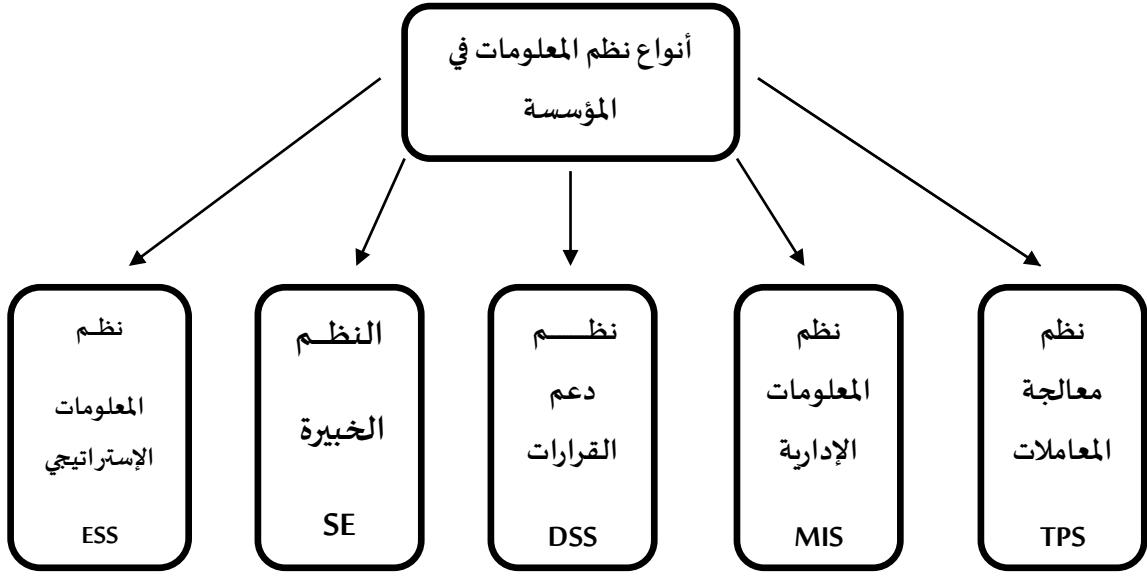
المصدر: د. خالد رجم ، "نظام المعلومات" ، دروس مقدمة لطلبة سنة ثانية تخصص: جذع مشترك علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، 2017/2018 ص8

يبين الشكل أعلاه عن آلية عمل النظام المطبقة في كل المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها و نشاطها , حيث تركز هذه الأخيرة على ضمان الحصول على مدخلات مختلفة من بيانات و مواد خام ... الخ , و تحويلها إلى مخرجات متمثلة في السلع و الخدمات و المعلومات .

المطلب الثالث : أنواع وأهداف نظام المعلومات

من خلال الأبحاث و الدراسات المتوفرة ميدانيا تبين لنا عدة أنظمة لنقل المعلومات وذاك حسب الشكل التالي:

الشكل (1-2) : أنواع نظم المعلومات في المؤسسة



المصدر: د. خالد رجم ، "نظام المعلومات " بتصرف

1 - نظم معالجة المعاملات :

يهدف هذا النوع من نظم المعلومات إلى خدمة المستويات التشغيلية داخل المؤسسة، ويعتمد هذا النظام على تسجيل البيانات اليومية التي تتم في مجالات النشاطات المختلفة كالأجور مثلا، ويعمل هذا النظام على :

-رسم حدود المنظمة وبيئتها من خلال ربط العملاء بالمنظمة وإدارتها، وبالتالي فإن فشل تشغيل البيانات يؤدي إلى فشل النظام في الحصول على المدخلات من البيئة أو تصدير المخرجات إلى البيئة.

-تعد نظم تشغيل البيانات بمثابة منتج للمعلومات كي تستخدم بواسطة أنواع أخرى من نظم المعلومات سواء داخل المنظمة أو خارجها.¹

¹ إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإداري " مدخل إداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000ص.05

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

• الأنظمة الفرعية :

- نظام الرواتب ؛

- نظام إدخال الأوامر ؛

- نظام المخزون ؛

- نظام الفواتير ؛

- نظام الشحن ؛

- نظام المشتريات؛

- نظام الإستلام ؛

2 – نظم المعلومات الإدارية :

عرفها R. Reix على أنها: "مجموعة منظمة من الموارد: مادية، برامج، أفراد، إجراءات، تسمح باكتساب ومعالجة وتخزين وإيصال المعلومات (تحت شكل بيانات، نصوص، صور، أصوات...الخ) داخل المنظمات للمساعدة على اتخاذ القرار.

و يحتوي هذا النظام على فروع و هي :

- نظام معلومات الموارد البشرية؛
- نظام المعلومات التسويقية؛
- نظام معلومات الانتاج؛
- -نظام المعلومات المالي والمحاسبي.¹

¹ د. خالد رجم , مرجع سبق ذكره , ص 18

3 - نظم دعم القرارات:

هي تلك القرارات التي تساعد المدير الفرد أو مجموعة صغيرة من المديرين يعملون معا كفريق لحل مشكلة شبه مبرمجة , وذلك من خلال توفير المعلومات والاقتراحات المتعلقة بقرارات معينة. وهذه المعلومات يتم توفيرها في شكل تقارير دورية وتقارير خاصة , بالإضافة إلى نواتج النماذج الرياضية. وتكون لدى هذه النظم درجات متفاوتة مقترحات زيادة فعالية القرار.¹

4 - النظم الخبيرة :

تعتبر النظم الخبيرة مجموعة فرعية من الذكاء الاصطناعي، والذي يعتبر تقدما فاق كل التطبيقات، والذكاء الاصطناعي هو أنشطة تزود أجهزة الحاسبات الآلية بالقدرة على ممارسة سلوك يمكن أن يوصف بأنه ذكاء إذا قام به العنصر البشري.²

ويمكن اعتبارها كذلك بأنها برامج تتسم بالذكاء، تعتمد على معارف مستمدة من الخبرة البشرية وقواعد الاستدلال المنطقي في الوصول إلى النتائج وأساليب حصولها.³

5 - نظم المعلومات الإستراتيجي :

نظم معلومات مبنية على استخدام الحاسب الآلي، تستخدم كأداة لتطبيق إستراتيجية المنظمة التي تعتمد على استخدام وتشغيل واتصال المعلومات، وعادة يتعدى هذا النوع من المعلومات الإستراتيجية حدود المنظمة يشمل العملاء و المستهلكين و الموردين و المنافسين ولهذا نجد أن استخدام شبكات الإتصال هو جوهر تطبيق , و منه نعطي مثال على ما سبق ذكره على أنواع النظم حسب المستوى الإداري :

¹ خري عبد الناصر، «نظم المعلومات التسويقية»، دار الخلدونية، الجزائر، 2011ص25

² علي عبد الهادي مسلم، «مذكرات في نظم المعلومات الإدارية المبادئ والتطبيقات»، مركز التنمية الإدارية، الإسكندرية، 1994ص40.

³ منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العيد، «نظم المعلومات الإدارية»، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003ص192

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

جدول(1-1): مثال يبين خصائص نظام المعلومات حسب المستوى الإداري

نوع النظم	المدخلات	عمليات التشغيل	المخرجات	المستفيدون
نظم المعلومات التنفيذية) نظم معلومات دعم الإدارة العليا) ESS	- البيانات الجوهرية عن البيئة الداخلية والخارجية	- التشابك والتداخل والعرض البياني والمحاكاة	- قرارات إستراتيجية	- مديرو الإدارة العليا
نظم دعم القرار DSS	القرار- بيانات أساسية ولكنها أقل من سابقتها تأثيراً	- التفاعل - المحاكاة والتحليل	- تقارير خارجية - تحليل القرارات - الرد على التساؤلات	- المتخصصون ومديرو الأفراد
نظام المعلومات الإداري MIS	- بيانات عن الوظائف الإدارية بمختلف صورها	- تحليل التقارير الروتينية واستخدام النماذج المختلفة في التحويل والتشغيل	- تقارير مخصصة ومحددة الأطر في مجالات إدارية	- مديرو الإدارة الوسطى
نظم معالجة المعاملات TPS	- بيانات العمليات التشغيلية وتفصيلات الأنشطة الجزئية	- تخزين، تسجيل، إدماج تشغيل وتحديث	- تقارير تفصيلية قوائم وملخصات	- المشرفون وموظفو العمليات التشغيلية

المصدر: د. خالد رجم ، " نظام المعلومات " ، دروس مقدمة لطلبة سنة ثانية تخصص: جذع مشترك علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، ، 2017/2018 ص29

يلخص الشكل التالي خصائص نظام المعلومات مع ذكر المراحل التي تمر بها المعلومات حسب المستوي الإداري , حيث نرى على سبيل المثال في نظام المعلومات التنفيذية أن المدخلات عندها هي عبارة عن بيانات , و عند معالجتها تكون كقرارات إستراتيجية أي كمخرجات , و هنا تصبح عبارة عن معلومة يستفيد منها مديرو الإدارة العليا .

المبحث الثاني : دراسة نظام المعلومات المحاسبي

يعرف نظام المعلومات على أنه مجموعة من الموارد و العناصر المترابطة (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات)....، التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف ضمن ظروف بيئية معينة كما ينقسم نظام المعلومات إلى أنواع على حسب العمل لكي يصبح أكثر فعالية , و منه نعرف مايلي :

المطلب الأول : تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يتم فيما يلي التطرق لدراسة تفصيلية حول نظام المعلومات المحاسبي كونه أقرب نظام للتخصص المدروس :

1 – تعريف نظام المعلومات المحاسبي :

نظام المعلومات المحاسبي هو كغيره من الأنظمة , يؤدي وظيفته الخاصة لدعم أهداف المؤسسة وذاك للحصول على البيانات وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة للاستخدام ، ويمكن تعريفه كمايلي :

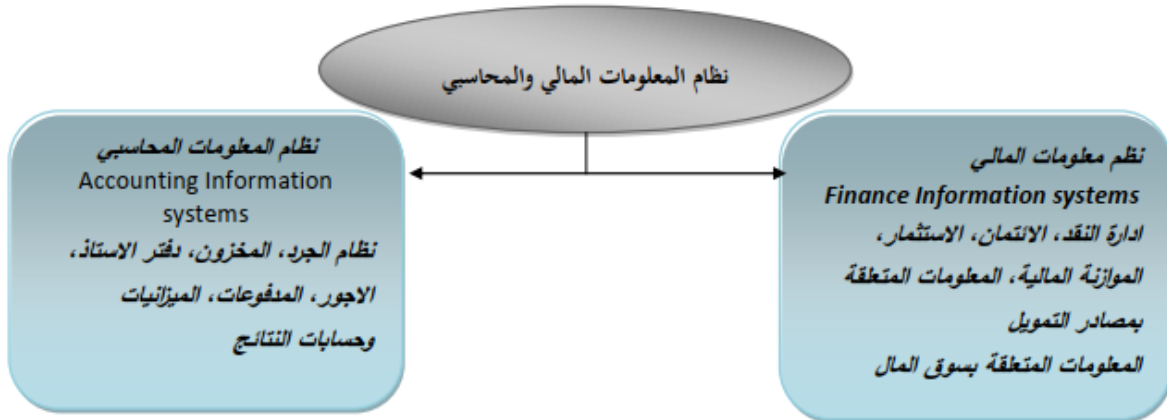
- هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المنظمة , و في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع المعلومات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية , ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج الوحدة الاقتصادية.¹
- و أيضا هو نظام فرعي داخل المؤسسة يقوم بتجميع البيانات (المالية وغير المالية) وتحليلها و تبويبها و معالجتها و تحويلها الى معلومات , و تقدم هذه المعلومات الى الأطراف مختلفة داخل المؤسسة و خارجها و ذلك بهدف مساعدة الأطراف في إتخاذ القرار المتعلق بها .²

و من خلال التعاريف التالية نتطرق للشكل التالي حتى نبسط مفهوم هذا النظام :

¹ الطيب الوافي، "جدوى أتمتة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، باتنة، 2008، ص66

² د. حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 2009، ص204

الشكل (1-3): مكونات نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: د. خالد رجم ، "نظام المعلومات"، دروس مقدمة لطلبة سنة ثانية تخصص: جذع مشترك علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، ، 2017/2018 ص26

ينقسم نظام المعلومات المحاسبي إلى نظامين هما : النظام المعلومات المالي و نظام المعلومات المحاسبي و لكل نظام عمله حتى لا يكثر الضغط على أحدهما ، فالأول يقوم بكل ما هو مالي و يتمثل في عمليات البيئة الخارجية ، و الآخر كل ما هو محاسبي و يتمثل في عمليات البيئة الداخلية للمؤسسة .

2 – وظائف نظام المعلومات المحاسبي :

- جمع و تخزين البيانات المتعلقة بأنشطة المنفذة من المنشأة و المصدر و الاحداث المتأثرة بهذه الانشطة سواء كانت داخلية أو خارجية ذات الاهتمام بما يحدث في المنشأة؛
 - معالجة و تحويل البيانات الى معلومات نافعة في إتخاذ القرارات تمكئها من التخطيط و التنفيذ و مراقبة نشاطها ؛
 - يزود المنشأة برقابة ملائمة لحماية أصولها؛
 - تلبية الحاجات من التقارير للجهات الحكومية ومصالحها ، المستثمرين و المقرضين أو المستفيدين منها؛
 - الوصول الى المعلومات بالتوقيت المناسب و بكفاءة؛
 - تقليل الأخطاء في العمليات؛¹
- حيث نستخلص هذا الجزء على الشكل التالي :

¹ د. خالد رجم ، "نظام المعلومات"، دروس مقدمة لطلبة سنة ثانية تخصص: جذع مشترك علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، معهد

التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، ، 2017/2018 ص 26

جدول (2-1): وظائف نظام المعلومات المحاسبي



Source : Didier Broussard et autre: DECF organisation et gestion de l'entreprise, édition d'organisation, 1998, p117

المطلب الثاني: خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبي :

1- خصائص نظام المعلومات المحاسبي :

يشمل النظام بصفة عامة على مجموعة من الخصائص تتمثل في :

• الموارد :

يمكن تصنيف موارد نظام المعلومات المحاسبي في أربعة موارد هي:
المهمات: وتشمل الأوراق الكتابية والمطبوعات والمستندات والسجلات والدفاتر...إلخ.
الأجهزة: وتشمل الآلات الحاسبة والآلات الكاتبة في النظام إيدوي و الحاسب الإلكتروني وأجزائه المكملة له ، مثل وحدة التخزين، والطابعات، والوحدات الطرفية.
الأفراد: ويقومون بإدارة وتشغيل النظام، مثل: الكتبة والمحاسبين والصيافة وأمناء المخازن في النظام اليدوي، إضافة إلى المحللين ومصممي النظم واضعي البرامج و مشغلي الحاسب في حالة النظام الآلي
الأموال: وهي الأموال المتاحة للنظام من المصادر الداخلية والخارجية

• الأهداف :

إن مبرر وجود النظام أن يكون له هدف أو مجموعة من الأهداف يراد تحقيقها .
وتحدد هذه الأهداف طريقة عمل النظام وإدارته بالشكل الذي يضمن تحقيقها ،ومن أهداف النظام المحاسبي ما يأتي:

- تحديد نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة
- توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

• البيئة والحدود :

يقصد ببيئة النظام المجال المحيط به ،والمجتمع الذي يعمل فيه ، وتنقسم بيئة النظام إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية

- البيئة الداخلية : ت مل الموارد، والتجهيزات ، والأفراد في الإدارات.
- البيئة الخارجية: تتكون من الموردين، والعلاء، والدائنلم، والمدينلم، والجهات الحكومية ،والجمهور بصفة عامة...إلخ

أما حدود النظام فيمكن تحديدها بالرجوع إلى الأهداف التي يراد تحقيقها .نمثلاً
هدف تحقيق أفضل أرباح في شركة يمكن أن يجعل حدود النظام ممثلة في الإطار أو الحيز الذي يسمح ويتسع لوجود كل الموارد لتحقيق الهدف

• المراحل والأعمال والعناصر:

- المراحل : لكل نظام مراحل وخطوات محددة ومنظمة تنتهي بتحقيق الأهداف. فمثلاً يتكون نظام المعلومات من ثلاث مراحل أساسية ولكل مرحلة من هذه المراحل أعمال وأنشطة فرعية مهمة لإتمامها هي:

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

- مرحلة تجميع البيانات (المدخلات) وتعمل أنشطة خاصة بحصر البيانات ، وتسجيلها، وترميزها، وتصنيفها، وتدقيقها، وتحويلها... الخ
- مرحلة تشغيل البيانات (إنتاج المعلومات)
- مرحلة تجميع التقارير وتوصيلها (المخرجات)

أما العناصر: فهي الأدوات والمهمات والأجهزة والأشياء الأخرى التي تمكن من القيام بالأعمال والأنشطة المختلفة في كل مرحلة من المراحل.

فمثلاً تتمثل عناصر النظام المحاسبي في الآتي:

- المستندات (المدخلات)
- التقارير (المخرجات)
- الألات الكاتبة والحاسبة والحاسبات الآلية والأجزاء الملحقة بها .

- القيود :

- يقصد بالقيود كل العوامل التي تحد من تحقيق أهداف النظام. وهي قيود داخلية وقيود خارجية.
- أ - القيود الداخلية: تشمل ندرة الموارد المالية أو الفنية أو البشرية اللازمة للنظام، إضافة إلى حدود النظام نفسه، لأنها هي التي تحدد شكله وحجمه.
- ب -القيود الخارجية : تتمثل في التشريعات القانونية و الظروف التي تفرضها البيئة المحيطة بالنظام مثل:
- توقف حجم المبيعات على حجم الطلب.
 - سلوك النظم الأخرى المنافسة للنظام.
 - قوانين العمل السائدة والقيود على توظيف القوى العاملة

- الرقابة :

- الرقابة ضرورية من أجل التحكم في سير العمل و في النظم الفرعية، وهناك عدة أنواع للرقابة:
- أ - الرقابة المانعة: وتهدف قواعدها وإجراءاتها إلى ضمان أن الأنظمة الفرعية تعمل كلها لتحقيق الأهداف العامة للنظام.
- ب - الرقابة المكتشفة: وتهدف إلى اكتشاف الأخطاء والانحرافات إضافة إلى تقييم الأداء وتحليل أسباب الانحرافات واتخاذ الإجراءات الصحيحة.
- ولا شك أن عدم وجود قواعد وإجراءات محكمة وفعالة للرقابة داخل النظام المعلم سيؤدي بالضرورة إلى إخفاق هذا النظام وإلى عدم قدرته على تحقيق أهدافه.

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

- مستخدمو النظام :

تستخدم مخرجات النظام إما للاستخدام النهائي وإما كمدخلات لنظام آخر .
وهناك مجموعة كبيرة وطوائف متعددة داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها تستخدم هذه المخرجات.

أ - المستخدمون الداخليون :هم الإدارة

ب - المستخدمون الخارجيون: هم الدائنين والمدينين والعملاء والموردين والمستثمرين والنقابات والجهات الحكومية والباحثين والاستشاريين.

2- أهداف نظام المعلومات المحاسبي :

يسعى نظام المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة لتحقيق الأهداف التالية :

- توفير المعلومات والتي تمثل مخرجات النظام في صورة تقارير محاسبية بحيث تكون هذه التقارير ذات أهمية كبيرة في إتخاذ القرارات؛
- يوفر نظام المعلومات المحاسبية الكثير من المدخلات للنظم الفرعية المعتمدة على الحاسب؛
- يجب أن تتوافر في بياناته وتقاريره الدقة في الإعداد والنتائج؛
- يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب؛
- يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة¹

ويهدف نظام المعلومات المحاسبية بصفة عامة إلى تحقيق أربع أهداف رئيسية هي:

- توفير معلومات عن أوجه نشاط الوحدة ونتائج أعمالها والمركز المالي خلال فترة معينة وتفيد هذه المعلومات كل من أصحاب رأس المال والإدارة والأطراف الخارجية مثل المستثمرين والمقرضين وجهات الرقابة المختلفة.
- توفير المعلومات اللازمة للإدارة للقيام بوظائف التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.
- حماية أموال الوحدة والرقابة عليها، فعن طريق إتباع الإجراءات والتعليمات التي تحكم تسجيل بيانات الوحدة ومعالجتها محاسبياً، ومن خلال المعلومات التي يوفرها النظام تتمكن الإدارة من متابعة ومراقبة نشاط العاملين، كما يتمكن أصحاب الوحدة من متابعة ومراقبة نشاط الإدارة وتقييم كفاءتها و الاطمئنان على سير كافة أوجه النشاط بالوحدة.
- المحافظة على المعلومات المدونة بشكل ثابت ومفهوم لدى مختلف العاملين بحقل المحاسبة.²

¹ السيد عبد المقصود بيان، "تصميم النظام المحاسبي"، مؤسسة الشباب للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1987، ص11-12.

² عبد اللطيف محمد حمزة، "النظم المحاسبية"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2000، ص24

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

المطلب الثالث : مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي :

مدخلات نظام المعلومات المحاسبي:

تنشأ البيانات المحاسبية نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية، وتعرف العملية وقوائمها المالية. يوجد نوعان من العمليات المحاسبية¹:
-العمليات الخارجية: تنشأ من عملية التبادل بين الوحدة الاقتصادية وبين الأطراف الخارجية المتعاملين معها، مثل المدينون، الدائنون، المستثمرون، الجهات الحكومية والرسمية.
-العمليات الداخلية: تنشأ من العمليات بين الأقسام الداخلية في الوحدة الاقتصادية و لذلك يمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي بحسب تكرارها ومصادرها إلى أربعة مصادر من خارج وداخل الوحدة الاقتصادية:

- 1.البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية، وهي غالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية.
 - 2.البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية كالهيئات التجارية، والجهات الرسمية والحكومية مثل تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب، تغيرات في الأسعار، مؤشرات الصناعة.
 - 3.البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل الوحدة الاقتصادية، نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية بعضها البعض، مثل بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة، حركة الوارد والمنصرف من المخزون، الأجور والمرتببات.
 - 4.البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جيدة، أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء، أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها.
- غالبا ما تكون بيانات مدخلات النظام المحاسبي في شكل بيانات مالية، أو معبرا عنها في صورة نقدية، وخصوصا لأغراض الاستخدام الخارجي.
- كما يمكن أن تكون مدخلات النظام المحاسبي معبرا عنها بوحدات قياس المدخلات أو المخرجات، قياس كمي: مثلا وحدات، ساعات، أوزان، وذلك لأغراض الاستخدام الداخلي وخصوصا في الشركات الصناعية.

مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن تصنيف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بشقيه المالي والإداري إلى نوعين:

¹ضيف الله علي , " دور نظم المعلومات في الرقابة الداخلية وتحسين أداء المؤسسة"مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة عبد الحميد بن

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

مخرجات يومية روتينية، ومخرجات معلومات تغذية عكسية.

يتضمن النوع الأول المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية، سواء مع أطراف وهيئات خارج الوحدة، أو بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة. ومن أمثلة هذه المخرجات:

-أوامر الشراء؛

-محاضر الاستلام؛

-شيكات المدفوعات؛

-فواتير البيع للعملاء؛

-أوامر الشحن؛

-إيصالات صرف وإيداع نقدية؛

-شيكات؛

-رواتب ومكافآت العاملين؛

-أذونات الموارد والمهمات...الخ.

كما تعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات مدخلات رئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري، لإخراج النوع الثاني من المخرجات وهي مخرجات معلومات التغذية العكسية. يحتاج مستخدمو النظام المحاسبي إلى معلومات التغذية العكسية لتنظيم وإدارة وتقييم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية، ويمكن تصنيف هذه المعلومات العكسية إلى ثلاثة أنواع:

-النوع الأول: خاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي.

-النوع الثاني: يلفت النظر ويوجه الانتباه إلى شيء معين.

-النوع الثالث : من المعلومات العكسية، يكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل.

يتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات العكسية في شكل تقارير ينتجها النظام المحاسبي، ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات عريضة بما يتمشى مع تصنيف المعلومات العكسية، وهي تقارير تشغيلية، تقارير تخطيطية وتقارير رقابية.

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

المبحث الثالث : مفهوم نظام تخطيط موارد المؤسسات

برامج تخطيط موارد المؤسسات هي برمجية مصممة لخلق التكامل بين أنشطة الأعمال عن طريق تكامل أنواع من الوظائف المنفصلة . و تختلف بيئة برامج تخطيط موارد المؤسسات عن بيئة النظم التقليدية حيث تربط عمليات المنشأة ذات الصلة الواحدة بالأخرى , و منه تقوم بالمعالجة المباشرة للأحداث الاقتصادية .

المطلب الأول : تعريف نظام تخطيط موارد المؤسسات

تأتي كلمة ERP اختصارا ل Enterprise Resource Planning أما بالنسبة للفرنسية فهي اختصار لكلمة Progiciels de Gestion Intégrés أو تخطيط موارد الشركات , ويمكن أن تتخيلها كأتمتة لأعمال الشركات مهما كان نشاطها (صناعية , مبيعات , جمعيات خيرية , مستشفيات)

1-تعريف: هو نظام متكامل مبني على قاعدة بيانات مركزية يهدف إلى إدارة الموارد المالية و البشرية و إدارة مهام ومشاريع المؤسسة بطريقة مرنة تضمن سهولة تدفق المعلومات بين جميع الأطراف وإنجاز المعاملات المختلفة بجودة عالية. ويمكن تعريفه أيضا بأنه " حزمة متكاملة من الأنظمة المحاسبية والمالية والإدارية" لإدارة موارد الشركة والتخطيط الاستراتيجي لمعلومات الشركة الضخمة و يعتمد على قاعدة بيانات موحدة¹

و نستخلص هذا التعريف بهذا الشكل :

¹ المهدي مد صالح ابراهيم، تطبيق نظام تخطيط موارد الأعمال ERP، بادارة الموارد البشرية، كلية الاقتصاد والمحاسبة، ليبيا 2009، ص59

الشكل (1-4) : نظام ال ERP



المصدر: د. خالد رجم ، "نظام المعلومات" ، دروس مقدمة لطلبة سنة ثانية تخصص: جذع مشترك علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، ، 2018/2017 ص60

توضح لنا الصورة في الأعلى موقع نظام تخطيط موارد المؤسسة حيث يتطرق لكل وظيفة في المؤسسة حتى يستقبل المعلومات اللازمة و التقارير و كل ما يخص معرفته حول وضعية الشركة الحالية

2- خصائص نظام تخطيط موارد المؤسسات :

إن نظام تخطيط موارد المؤسسة يجب أن يتلاءم مع كافة المؤسسات مهما كان حجمها أو مجال نشاطها، مع الاحتفاظ بالطبيعة المميزة لكل مؤسسة، وعموما فإن هذا النظام يجب أن يحمل الخصائص التالية:

- المرنة: ينبغي أن يكون نظام تخطيط موارد المؤسسة مرنا للاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمؤسسة، بحيث يتم التشغيل عبر قاعدة بيانات مختلفة تنتهي مرة أخرى من خلال اتصال قاعدة البيانات المفتوحة
- نظام عبر الوحدات، ومفتوح: يجب أن يكون لدى نظام تخطيط موارد المؤسسات بنية النظام المفتوح، وهذا يعني أن أي وحدة يمكن أن يتم وصلها أو فصلها عند اللزوم وذلك دون التأثير على عمل الوحدات الأخرى. وينبغي أن يدعم منصات الأجهزة المتعددة للمؤسسات التي لديها مجموعة غير متجانسة من النظم
- الشمولية: ينبغي أن يكون نظام تخطيط موارد المؤسسة قادرا على دعم مجموعة متنوعة من الوظائف التنظيمية، ويجب أن تكون مناسبة لمجموعة واسعة من مؤسسات الأعمال
- غير محدود: لا ينبغي أن يقتصر نظام تخطيط موارد المؤسسة على الحدود التنظيمية، بالإضافة إلى دعم الاتصال عبر الإنترنت للوحدات التجارية الأخرى للمؤسسة

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

- من أفضل الممارسات التجارية: يجب أن يتضمن مجموعة من أفضل العمليات التجارية المعمول بها في جميع أنحاء العالم، وتفرض حزمة تخطيط موارد المؤسسات منطقتها الخاص على استراتيجية المؤسسة وثقافتها وتنظيمها¹

3- وظائف نظام تخطيط موارد المؤسسة :

- خدمة إدارة المشاريع: التي تمكن الموظفين من إعداد جميع المشاريع والمهام ، وتصور أعباء العمل وتحديد الأولويات وإعداد التقارير وتساعد في إعطاء مؤشرات الأداء الوظيفي
- خدمة إدارة الموارد البشرية: التي تتيح تفعيل دور وقيمة الموارد البشرية وكل ما يخص الموظفين من توظيف وتدريب وغيرها.
- خدمة إدارة الموارد المالية: التي تساعد في تسهيل القيام بالمعاملات المالية وإنجازها في فترة زمنية قصيرة؛
- خدمة إدارة المشتريات والعقود: التي تسهل عمليات الشراء والتعاقد ومتابعة المناقصات وغيرها
- خدمة إدارة الخدمات اللوجيستية: التي تمكن من إدارة المخازن بطريقة فعالة
- خدمة إدارة الأنشطة التشغيلية اليومية و المقصود بها الأنشطة اليومية الروتينية².

المطلب الثاني : مكونات نظام تخطيط موارد المؤسسات

يعد نظام تخطيط موارد المؤسسة مجموعة من الأنظمة التي تعمل معا ضمن قاعدة بيانات مشتركة، ويشمل هذا النظام في غالب الأحيان الوظائف التالية³:

1 - المحاسبة والمالية: تعد المحاسبة من أهم مكونات النظام ويلعب قسم المحاسبة دورا رئيسيا فيه حيث يتأثر بالعمليات الحاصلة في قسم المبيعات والتوزيع وإدارة المواد , كما يشمل إدارة المدينين وإدارة الدائنين لتسجيل البيانات والأحداث التي تمت في الأقسام الأخرى، وإتمام العمليات. ومثال ذلك أنه بعد إصدار فاتورة العميل من قسم المبيعات والتوزيع، يتابع حساب المدينين في قسم المحاسبة والمالية حتى تتم عملية تحصيل الفاتورة، وتسجيل الدفعة وتثبيت أثرها على الحسابات، وكذلك بعد إصدار فاتورة المورد في قسم إدارة المواد تتابع في حساب الدائنين مع متابعة الدفعات لتسدد في الوقت المناسب.

¹ د.سعود وسيلة , د.قاسي كمال , نماذج عن نظم المعلومات المعتمدة في المؤسسة-نظرة على نظامي ERP وSIRH mobile, الملتقى الدولي حول "التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة", جامعة المسيلة, 2018, ص 7-8

² د.خالد رجم ، "نظام المعلومات" ، دروس مقدمة لطلبة سنة ثانية تخصص: جذع مشترك علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2017/2018 ص61

³ د.سعود وسيلة , د.قاسي كمال , نماذج عن نظم المعلومات المعتمدة في المؤسسة-نظرة على نظامي ERP وSIRH mobile, الملتقى الدولي حول "التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة", جامعة المسيلة, 2018, ص 10-11

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

وبالتالي تحتاج جميع المؤسسات لتسجيل مبيعاتها ومعلوماتها الإنتاجية وتتبعها وتوحيدها ضمن نظام محاسبي مركزي، وبوجود نظام ERP المالي سيكون هناك (دفتر أستاذ، مدينون، دائنون ونظام رواتب) مركزي.

2- المبيعات والتوزيع: وفي هذا القسم ما كل يتعلق ببيع البضاعة للعملاء، وتسجيل أوامر البيع، ثم شحن البضاعة، ويليها إرسال الفواتير للعميل، حيث بعد إدخال أمر البيع نتأكد من الوضع الائتماني للعميل وتوفر البضاعة المطلوبة، ثم يسجل طلب العميل. أما إذا كان هذا العميل جديداً تدخل بياناته لقاعدة البيانات الرئيسية قبل أن يدخل طلب البيع. أما فيما يتعلق بعملية الشحن فإنه يعد جدول بالطلبات وتجهيزها لدى المخازن ثم تسجيلها، بحيث يخفض المخزون، وتحضر الفواتير وفقاً للنظام الذي تعمل وفقه المؤسسة.

3- إدارة المواد (المشتريات): حيث يتم الحصول على المواد من الموردين، وتتم إدارة هذه المواد طوال فترة وجودها في هذا القسم، وتحضر أوامر الشراء وتسجل، وتستلم المواد من المورد، وتحضر فاتورة المورد، وإذا كان المورد جديداً في التعامل فتضاف المعلومات الخاصة به لقاعدة البيانات الرئيسية قبل إدخال أمر الشراء، ثم تتم مقارنة المواد المستلمة مع الكميات المطلوبة، ويسجل الوصل، وتثبت زيادة المواد. وعند وصول الفاتورة من المورد تدخل للنظام للتأكد من مطابقتها أمر الشراء ووصل الاستلام والفاتورة، وإذا تمت المطابقة تسجل الفاتورة. ومن خلال نظام ERP توجه عملية الشراء من إصدار أمر الشراء، والترتيب مع المورد على الدفعات والتسجيل، حيث يفيد النظام بعمل الموافقات بشكل آلي على الشراء والدفعات مما يوفر الوقت ويساعد على اتخاذ القرارات.

4- إدارة الموارد البشرية: يساعد نظام ERP من خلال توفير برنامج خاص بإدارة الموارد البشرية على توفير نظام موارد بشرية مركزي يسهل تتبع ساعات العمل وتقييم أداء العاملين في المؤسسة، وكذلك تطوير العاملين.

5- ذكاء الأعمال: والمقصود هنا أن المؤسسات تريد بشكل متزايد أن تحصل على تحليل للبيانات للمساعدة في تقييم المعلومات من العمل، وهنا فإن نظام ERP يوفر تقارير مصممة مسبقاً بحيث تستعملها المؤسسات لتقييم المبيعات والعمليات مع المحافظة على الاستمرار بتحديث البيانات.

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

المطلب الثالث : إيجابيات وسلبيات الاعتماد على نظام تخطيط موارد المؤسسات :

ليس من السهل الإعتماد على نظام إذ لم يكن لديه إيجابيات , فمن خلال دراستنا حاولنا تلخيص وجوب العمل بهذا النظام من خلال ذكر إيجابياته و سلبياته و منه نذكر :

1 – إيجابيات الإعتماد على نظام تخطيط موارد المؤسسة :

- يعد هذا النظام الحل المتكامل لإدارة موارد المؤسسة بجميع أشكالها و أنواعها وتفرعاتها
- التعامل مع قاعدة بيانات واحدة تصب فيها جميع بيانات المؤسسة لتكون هي المورد الرئيسي والوحيد للبيانات ومن بعد معالجتها للحصول على المعلومات للمؤسسة ومن يتعامل معها
- توفير المعلومة الآنية والدقيقة للإدارة والتقسيمات التنظيمية وكذلك من لهم علاقة بها من خارجها
- إمكانيات المشاركة في البيانات والمعلومات والحصول عليها مهما كان مصدرها
- تمكين كل مستخدم من استخدام الشاشة المناسبة لعمله فواجهة عمل المستخدم بقسم الإنتاج تختلف عن واجهة المستخدم بالشؤون المالية
- يقدم هذا النظام لصانعي القرار والمسؤولين مقترحات حلول باستخدام المحاكاة بالاضافة إلى نوعيات وأشكال ومحتويات التقارير وامكانية تصميم تقرير حسب الطلب وبشكل مباشر
- القدرة على اتخاذ القرار السريع والصائب وبشكل مضمون معتمد على معلومة صحيحة وآنية وتوضيح مؤشرات الأداء والمشاكل ومسبباتها وهذا يؤدي إلى تحسين العمل
- برامجها أو منظوماتها الفرعية قابلة للتعديل والتشكيل لتناسب مع المتطلبات، كما أن إضافة منظومات فرعية جديدة من نفس المصدر سهلة وفي وقت قصير
- المساهمة في تقليل التكاليف على المدى الطويل واسترداد قيمتها خلال سنوات قليلة .
- الاتجاه إلى العمل بأسلوب التطبيق الأحسن Best practice من خلال الخبرة العالمية والاعتماد عليه في كل نشاط، تم ما وهو الوصول إليه بعد سنوات عديدة من العمل والتطوير، وأثبتت التجارب أنه يعود بالفائدة على المؤسسة من جميع الجوانب¹

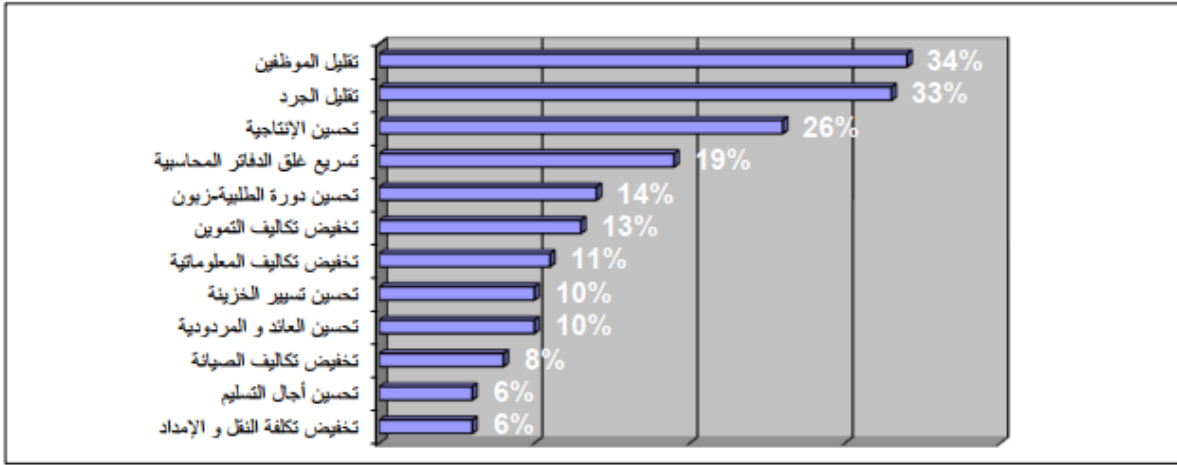
ومن خلال هذه المميزات نوضح الصورة أكثر من خلال هذين الشكلين لمردودية نظام تخطيط موارد المؤسسة على التكاليف :

¹ أحمد المهدي المجذوب , " نظم تخطيط موارد المؤسسة ERP بمؤسسات التعليم العالي حاجة أو ترف " , ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي حول التعليم العالي و سوق العمل , جامعة مصراته , ليبيا , 13 و 15 أبريل 2010 , ص3-4

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

بالنسبة للتكاليف الملموسة :

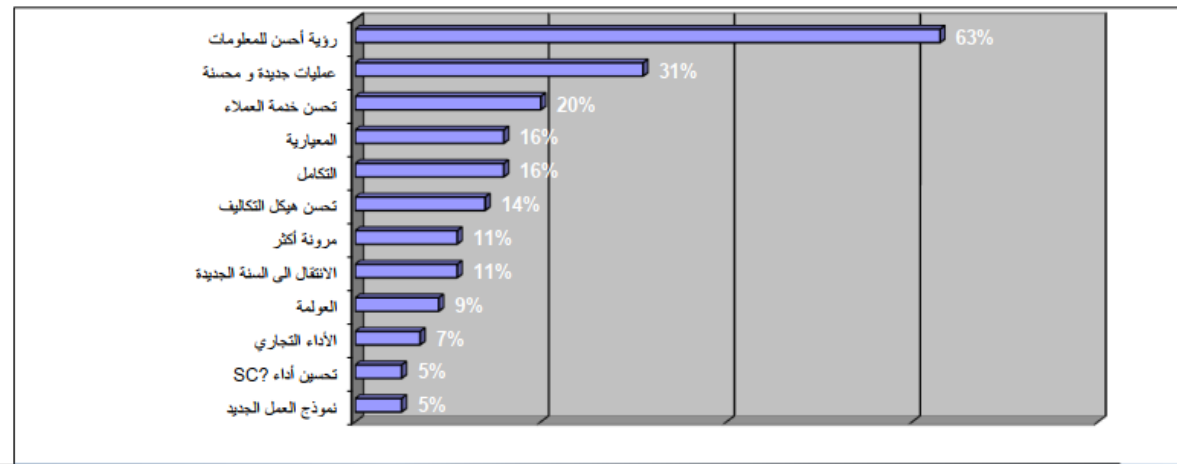
الشكل (5-1) : مردودية نظام تخطيط موارد المؤسسة على التكاليف الملموسة



المصدر: د.خالد رجم ، "نظام المعلومات" ، دروس مقدمة لطلبة سنة ثانية تخصص: جذع مشترك علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، ، 2017/2018 ص63

بالنسبة للتكاليف الغير الملموسة :

الشكل (6-1) : مردودية نظام تخطيط موارد المؤسسة على التكاليف الغير الملموسة



المصدر: د.خالد رجم ، "نظام المعلومات" ، دروس مقدمة لطلبة سنة ثانية تخصص: جذع مشترك علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، ، 2017/2018 ص65

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

2- سلبيات الإعتماد على نظام تخطيط موارد المؤسسة :

كما يواجه نظام تخطيط موارد المؤسسة مجموعة من الصعوبات، وحتى من ينظر لها أنها سلبيات لاعتماد هذا النظام، أهمها

- طول فترة التنفيذ والتكاليف المرتفعة؛
- صعوبة التكامل مع المنظومات المحسوبة من غير مصدرها الأصل؛
- صعوبة التنفيذ وطول منحنى التعلم والحاجة لخبرات معينة؛
- الارتباط طول عمر المؤسسة بجهة واحدة والتي بدورها تتحكم في عمليات التطوير والتعديل والتحديث وما إلى ذلك ؛
- الحاجة لجهة استشارية في الغالب؛
- التوقعات غير المؤكدة؛
- الحاجة لتغييرات كبيرة في إجراءات ولوائح العمل بالإضافة إلى الهيكلية؛
- تكاليف الصيانة السنوية والتي تصل إلى أكثر من 22% من قيمة رخصة النظم وهذه التكاليف تعتبر جزء لا يتجزأ من عقد الترخيص؛
- التكاليف غير المنظورة.¹

¹ د.سعود وسيلة , د.قاسي كمال , نماذج عن نظم المعلومات المعتمدة في المؤسسة-نظرة على نظامي SIRH mobile وERP, الملتقى الدولي حول "التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة", جامعة المسيلة , 2018, ص 12

فصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات

خلاصة الفصل :

يعتبر نظام المعلومات من أهم الأنظمة التي تحتاج إليها أي مؤسسة مهما كان هدفها , حيث يعتمد عمله أساساً على البيانات التي تتدفق إليه ، و يكون كحلقة وصل مع أقسام الإدارة لتزويدها بالبيانات و التقارير اللازمة . فمن خلال ما درسنا تبين لنا مدى أهمية نظام المعلومات بشكل عام و نظام المعلومات المحاسبي بشكل خاص , كونه الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المنظمة و في مجال الأعمال , و ذلك لإختصاصه في المعلومات المالية و التي تعد كنقطة مهمة للمؤسسة الإقتصادية , وهذا ما يجعلنا نبحث أكثر فأكثر في مجال الأنظمة المعلوماتية حتى نتحصل على نظام معلومات جيد و فعال .

تعد برامج تخطيط موارد المؤسسة حديثة و جاري العمل بها في أكبر الشركات العالمية , و التي تحضى بمردود جيد في الآونة الأخيرة . و حسب ما ذكرنا تتميز بالإيجابيات أكثر من السلبيات حيث تعمل هذه الأخيرة على تسريب المعلومات المالية بعد معالجتها في أسرع وقت ممكن , مع توفير لنا التعليمات و الإشعارات التي تساعدنا بأخذ الحيطة و الحذر و السير في الطريق الصحيح , حتى تجنبنا الكثير من المشاكل كانت محتملة أن تكون , و لا تقتصر فقط على الجانب الملموماتي , بل تدرس الجانب الاستراتيجي ككل و توفر لنا تدفق المعلومات بين جميع الأطراف بجودة عالية .

فمن خلال ما ذكر سابقا تبين لنا مدى أهمية هذا النظام و كيفية عمله و مدى الاعتماد عليه و ضرورة العمل به .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

تمهيد :

برزت الحاجة إلى نظام المعلومات المحاسبي في مجال الرقابة منذ القدم، فبدون وجود نوع من أنواع الرقابة يصبح من الصعب على المؤسسة حماية أصولها أو الاعتماد على سجلاتها. والتأكد من صحة ودقته هذه المعلومات المحاسبية وعن مدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة يتطلب ذلك مراقبة وتدقيق السير العادي للعمليات المرتبطة بالأنظمة الوظيفية وتقييم دائم للإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تسيير البيانات المتعلقة بهذه الأخيرة، وذلك بالرجوع إلى مصادر البيانات المحتواة في الوثائق المحاسبية، وهذا ما يستدعي وجود أداة رقابية تعمل على فحص وتقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بمعلومات ذات مصداقية وصالحة لاتخاذ القرارات وتحقيق أهداف المؤسسة.

ومن خلال ما سبق تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية هي منطلق عملية التدقيق الداخلي، فإذا كانت هذه المخرجات قد تم إعدادها والإفصاح عليها وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، فُيعدّ هذا الأمر من الأمور التي تعمل على تفعيل عملية التدقيق الداخلي والتي تنتهي بالتقرير، قصد الخروج برأي في محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي للمؤسسة الفعلي من جهة، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق من جهة أخرى، وبالتالي فإذا كان نظام المعلومات المحاسبية المطبق من طرف المؤسسة فعال فقد يؤدي بدوره إلى تفعيل عملية التدقيق الداخلي.

حيث إنّ هذا الفصل سيتم من خلاله تعريف الرقابة الداخلية مع ذكر العلاقة بينها وبين نظام المعلومات ، وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية، نتناول في المبحث الأول مفاهيم عامة حول الرقابة الداخلية حيث نقوم بتعريفها و ذكر أهميتها وإجراءات وأساليب وخطواتها ثمّ ، نتناول في المبحث الثاني أساسيات نظام الرقابة الداخلية نذكر من خلاله قواعد ومعايير ومقومات الرقابة الداخلية .

أما المبحث الثالث خصصناه لدور نظام المعلومات في الرقابة وكان كاستنتاج للتساؤلات والغموض في هذا البحث حيث قمنا بتبيان دور نظام المعلومات في تدعيم الرقابة وإتخاذ القرارات مع كتابة التقرير ، وكذا دور المعلومات في عملية إتخاذ القرار و صنع القرار .

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الرقابة الداخلية

يعد نظام الرقابة الداخلية من أهم وظائف التسيير في المؤسسة، ونظراً لأهمية الدور الذي يلعبه في تحقيق أهدافها بإعتباره أحد أهم الاجراءات التي يتم وضعها لمواجهة المخاطر والتقليل منها، فهي تعد من أهم الأسباب التي ألحقت انهيارات بالعديد من المنشآت وخسائر جسيمة باقتصاد الكثير من الدول .

المطلب الأول : ماهية الرقابة الداخلية

للقابة الداخلية تعاريف مختلفة و نذكر منها :

هي ذلك الأسلوب من التنظيم الإداري والمحاسبي الذي يجعل الأعمال اليومية في مؤسسة ما تتم بشكل يشترك فيه أكثر من شخص واحد في تحقيق كل عملية من العمليات، وبهذا يكون عمل كل موظف مكتملاً لأعمال الموظفين الآخرين وذلك بغرض منع أو اكتشاف الغش والتزوير.¹

كما عرف نظام الرقابة الداخلية هو تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول، اختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وتشجيع السير الحسن للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم.²

وعرفت من طرف منظمة خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين الفرنسيين بأنها: "مجموعة الضمانات و التأكيدات التي تساهم في التحكم الجيد في المؤسسة و تهدف إلى ضمان الحماية لكافة الممتلكات وجودة المعلومات و إلى تطبيق تعليمات الإدارة وتشجيع تحسين الأداء، و يتعين على الإدارة توضيح الطرق و الإجراءات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة للحفاظ على استمراريتها".³

وفي الأخير نعرف نظام الرقابة بأنه الوظيفة التي يمكن بمقتضاها التحقق والتأكد من أن كافة أنشطة الوحدة الاقتصادية تسير وفقاً لما هو مخطط ومستهدف لها .

1- عناصر نظام الرقابة الداخلية : وتنقسم إلى 3 عناصر:

1-1 - نظام الرقابة المحاسبية

و تهدف إلى :

¹ غوالي محمد البشير، دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ، رسالة ماجستير كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، ادارة أعمال جامعة ورقلة 2004ص94

² الصحن عبد الفتاح ونور أحمد، الرقابة ومراجعة الحسابات مركز الكتب الأردني ، عمان 1999 – ص57

³ عماد إبراهيم، "الرقابة الداخلية اداة تسيير ورقابة"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005، ص03

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

- اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الإعتماد عليها وتعتمد هذه الرقابة على الإستخدام الأمثل للحاسب الآلي؛
- إتباع طريقة القيد المزدوج وحفظ حسابات المراقبة الإجمالية ؛
- تجهيز موازين المراجعة الدورية وعمل التدقيق الدوري.

كما يتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية:

- وضع نظام متكامل وملائم لعمليات المؤسسة؛
- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة نشاط المؤسسة؛
- وضع نظام سليم لجرد الأصول وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها ؛
- وضع نظام مراقبة وحماية المؤسسة وأصولها وممتلكاتها؛
- وضع نظام لإعداد موازين المراجعة بشكل دوري (شهري مثلا) للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة.¹

1-2- نظام الرقابة الإداري :

وتشمل الخطة التنظيمية، ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة التي تستعملها المؤسسة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها على وسائل متعددة , مثل:

الكشوفات الاحصائية، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية , وتكاليف معيارية، إستخدام الخرائط والرسوم البيانية بإضافة إلى برامج التدريب.²

1-3- الضبط الداخلي :

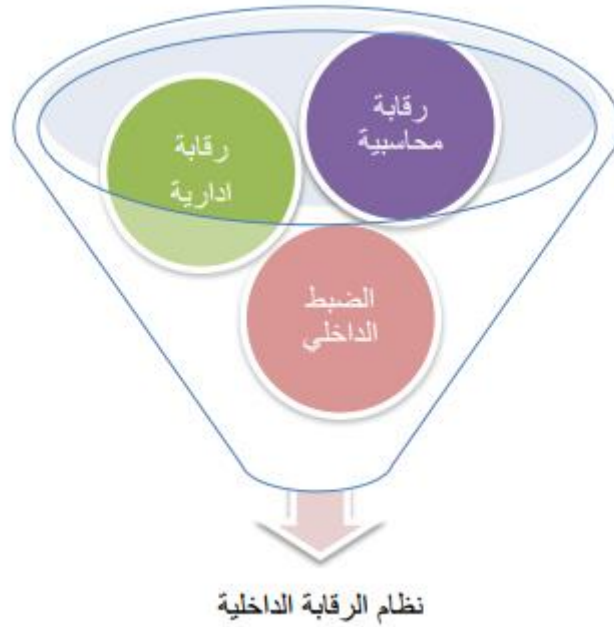
يعتبر الضبط الداخلي عمل المراجع الخارجي، فهو تلك الرقابة على العمليات اليومية للمؤسسة حيث يخضع عمل أي موظف لمراجعة موظف آخر، كما يعتمد على تحديد المسؤوليات وذلك يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والاختلاس . والشكل التالي يوضح عناصر نظام الرقابة الداخلية:³

¹ غاشوش عايدة و لقصير مريم ، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2011 ص 12-13

² HAMINI – A- le contrôle interne et l'elaboration du bilan. Alger, ed, 1998. P 96

³ غاشوش عايدة و لقصير مريم ، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2011 ص 13

الشكل (2-7) : عناصر نظام الرقابة الداخلية



المصدر: أم كلثوم رزقة , دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر العملية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية , مذكرة تخرج , جامعة ورقلة 2016/2017 , الجزائر ص5

المطلب الثاني : أهمية وأهداف نظام الرقابة الداخلية :

1-أهداف نظام الرقابة المالية :

لنظام الرقابة الداخلية العديد من الأهداف المراد تحقيقها و تتمثل في:

1-1- حماية أصول المؤسسة :

تتخذ حماية أصول المؤسسة أساليب متعددة تدور جميعها حول توفير الحماية التامة لأصول المؤسسة

من السرقة أو الإسراف ويمكن أن تتحقق هذه الحماية عن طريق ما يلي:¹

¹ بوبكر عميروش ، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف 2011 ص 92-93 (بتصرف)

- الوقاية من الأخطاء المتعمدة: هي كل التجاوزات الناتجة عن معالجة العمليات المحاسبية بقصد التحريف في بند معين؛
- الوقاية من الأخطاء الغير متعمدة : وهي تنتج عن التطبيق الخاطئ للمبادئ والطرق والأساليب المحاسبية أو الجهل بها من طرف العاملين في المجال المحاسبي ؛
- المحافظة على الأصول من كل أنواع الغش: بمعنى حماية أصول المؤسسة من التصرفات الغير شرعية بصفة عامة، والتي يتم ارتكابها مع العلم بعدم شرعيتها.

2-1- ضمان نوعية المعلومات :

بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية كما أن تجهيز هذه البيانات المحاسبية يتم عبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص الآتية¹:

- تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت ممكن؛
- إدخال المعلومات التي سجلت على البرنامج الألي و التأكد من البيانات المتعلقة بها ؛
- تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة؛
- احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات المحاسبية؛
- توزيع المعلومات على الأطراف الطالبة لها.

3-1- تشجيع العمل بكفاءة:

إن أحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفاء لموارد المؤسسة، ومن تم تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات فقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

4-1- احترام تعليمات والالتزام بالسياسات الإدارية :

إن أهداف المؤسسة يتم تحقيقها من خلال القوانين واللوائح التي تضعها، حيث تغطي كافة جوانب المؤسسة وتصدر الإدارة بذلك قوانين ولوائح سواء كانت كتابية أو شفوية، وتوجهها إلى تنفيذ العمليات وفي كل المستويات وتحدد هذه القوانين واللوائح ما يلي:

¹ عادل مبروك محمد: إدارة الاستراتيجية، التطبيقية – الرقابة – الاستراتيجية الوظيفية ، دار النهضة العربية، 1996ص132

- المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة؛
- خطوط السلطة في هذه المستويات؛
- حقوق وواجبات كل فرد من العاملين داخل المؤسسة.¹

2-أهمية الرقابة الداخلية

تكمن أهمية الرقابة الداخلية في السعي لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة، وتتمثل أهميتها فيما يلي²:

- نجاح، كفاءة وفعالية الرقابة، ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به المؤسسة من أنشطة وبرامج مختلفة؛
- زيادة كفاءة أداء العاملين في مجال تنفيذ أداء الأعمال ، الأنشطة والبرامج المختلفة؛
- مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة سابقا؛
- ما يقوم به المدقق الخارجي ومساعديه أو المدقق الداخلي من خطوات، وما يبذله من جهود في سبيل وضع تحديد الإطار الملائم لبرنامج التدقيق، نطاقه وما يشتمله من إجراءات لتدقيق العمليات وأنشطة المؤسسة؛
- المساعدة على إكتشاف الإنحرافات أو الأخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المؤسسة، فجوهرة الرقابة الداخلية السليمة يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية.

المطلب الثالث : إجراءات وأساليب وخطوات الرقابة الداخلية :

الرقابة الداخلية هي عملية اساسية تقوم بها في كل المؤسسات في العالم , و ذلك للمعرفة الجيدة للمحيط الداخلي لها مع مراقبة سيران العمل داخل المنشأة و معرفة المخاطر المحيطة , و للقيام بها على أكمل وجه يتطلب هذا مجموعة من الإجراءات و الأساليب و الخطوات حتى تصبح أكثر فعالية .

1- إجراءات الرقابة الداخلية

تتضمن الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات يتم وضعها من أجل التنفيذ لمختلف العمليات التي يقوم بها الموظفون في المؤسسة، وتنقسم هذه الإجراءات إلى ثلاثة أقسام وهي:¹

¹ زكريا قلالة ، دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة بسكرة 2013 ص 77

² محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 82 - 83

1-1- الإجراءات العامة: تتمثل هذه الإجراءات في ما يلي:

- التأمين على الأصول ذات الطباعة الخاصة ضد جميع الأخطار التي تُعرضها إلى التلف والسرقة؛
- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر بهدف تنظيم عملية إستلام البريد الوارد وتوزيعه على الإدارات والأقسام المختصة، وتنظيم عملية حفظ المراسلات الواردة بعد إستكمال دورتها داخل الأقسام والإدارات، وحفظ صور المراسلات الصادرة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة؛
- استخدام أسلوب الرقابة الجدية والمتمثلة في وضع حدود لتدرج السلطة في مجال التصريح بعملية معينة، وتزداد هذه السلطة مع الصعود من المستويات الإدارية الدنيا إلى المستويات الإدارية العليا؛
- استخدام أسلوب الرقابة المزدوجة بالنسبة للعمليات الهامة في المؤسسة، فيعتمد هذا الأسلوب على إشترك أكثر من شخص في عملية معانة مثل وجود توقيعين معتمدين للشيكات وذلك في حدود مبالغ معينة؛
- استخدام نظام التفتيش بشكل مفاجئ وغير دوري للتأكد من حسن سير العمل وعدم مخالفة الأنظمة والإجراءات الإدارية والرقابية المعمول بها.

1-2- الإجراءات الإدارية والتنظيمية: تتمثل في مجموعة من الخطوات التي تضعها إدارة المؤسسة لغرض تقسيم الأعمال وتوزيع الإختصاصات والمسؤوليات والمتمثلة فيما يلي:

- تحديد الإختصاصات في مختلف المستويات الإدارية بشكل يؤدي إلى تكامل الجهود المبدولة وعدم تضاربها، وانجاز عمليات المؤسسة بسرعة وبأقل تكلفة؛
- توزيع الواجبات بان الموظفين بحيث يتم وضع خطة لأداء الأعمال وذلك بتقسيم ك عملية إلى خطوات جزئية، فيقوم كل موظف بتنفيذ الخطوة الموكلة إليه، بشكل يسهل رقابة موظف لآخر وتحديد مسؤولية الموظفين والإدارات بشكل واضح للمحاسبة على الأخطاء المرتكبة أو التقصير في أداء الواجبات؛
- الفصل بين الوظائف التالية: وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها، ووظيفة تنفيذ العمليات، ووظيفة الاحتفاظ بالأصول، ووظيفة التسجيل المحاسبي؛

¹ متولي محمد الجمل ، محمد السيد الجزائر، أصول المراجعة مع دراسة حالات تطبيقية متنوعة، الجزء الأول، مطابع سجل العرب، القاهرة،

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

- تنظيم الأقسام لتسهيل أداء الأعمال طبقا لخطة سير المُستندات والتقليل من حدوث التواطؤ بين موظفين الأقسام المختلفة للتستر على الاختلاسات أو الأخطاء؛
- وضع الإجراءات التفصيلية التي تحدد الخطوات التنفيذية اللازمة لأداء كل عملية من العمليات المختلفة بحيث لا تترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسؤول؛
- إعطاء تعليمات صريحة بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المُستندات كإثبات لما قام به من عمل ، لمنع التهرب من المسؤولية في حالة حدوث أخطاء أو اختلاسات والشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقه؛
- مراعاة عدد النسخ من كل مستند وكذلك النوع، بحيث كل قسم أو إدارة لها مستندتها الخاص بها، حتى يمكن توفير البيانات والمعلومات اللازمة وبأكبر قدر من الكفاءة وكذلك مراعاة التسلسل في أرقام المُستندات؛
- تغيير المواقع للموظفين وتبديل الاختصاصات بشكل دوري ومن وقت لآخر بشكل لا يتعارض مع مصلحة العمل أو يعيقه، واجب مراعاة قدرات الموظفين وكفاءتهم ومواقعهم الوظيفية وطبيعة العمل عند القيام بعملية التغيير أو التعديل لاكتشاف الأخطاء والانحرافات المتسبب فيها ومساءلتهم عنها.

3-1- الإجراءات المحاسبية: تتمثل في القواعد التي يتم وضعها لزيادة فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في مجال الرقابة والمتعلقة بالتسجيل الدفترى للعمليات والضبط الحسابي للدفاتر والمطابقات عند إجراء عملية الجرد وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- إصدار تعليمات بعدم التسجيل الدفترى لأي مستند ما لم يكن يحتم توقيعات الموظفين المختصين بإنشائه واعتماده، وما لم يكن مرفقا بجميع الوثائق المؤيدة له؛
- إصدار تعليمات بضرورة إثبات العمليات في الدفاتر من خلال المُستندات الخاصة بها بشكل فوري دون تأخير تجنباً لحدوث أي تلاعب أو تزوير في هذه المُستندات، وكذلك تسهيل الحصول على البيانات المطلوبة للإدارة بسرعة؛
- التدقيق الدوري لأعمال موظفي كل قسم بحيث لا يجب أن يتولى أي موظف تدقيق الأعمال التي يؤديه؛
- القيام بتفتيش مفاجئ على أعمال الموظفين مما يؤدي إلى حرصهم والتزامهم الدقة في أداء أعمالهم؛

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

- إجراء مطابقات دورية للأصول عن طريق مقارنتها بالأرصدة الدفترية المقبلة لها في السجلات الخاصة بها، وذلك عن طريق الجرد الفعلي بالنسبة للمخزونات النقدية والإستثمارات، أو عن طريق شهادات من أطراف خارجية بالنسبة لكشوف البنوك وكشوف الموردين والعملاء...الخ.

2- أساليب الرقابة الداخلية

1 - أساليب الرقابة الداخلية:

من أهم الأساليب المعتمدة في تقييم نظام الرقابة الداخلية ما يلي:¹

1-1-طريقة قائمة الأسئلة : يستخدم المدققون هذه الطريقة للحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على مقومات نظام الرقابة، وللحكم على مدى فاعلية هذه النظم في إنتاج البيانات المحاسبية.

1-2-طريقة تحليل الخرائط: هي عبارة عن عرض بياني لإجراءات تدقيق البيانات في نظام معين أو في دور مستندية محددة.

1-3-طريقة فحص كشوفات الأخطاء: إن كشف الأخطاء تبين الأخطاء الفعلية التي تم إكتشافها خلال عمليات التشغيل الخاصة بالتطبيقات المختلفة، و أن تحليل الأخطاء والتعرف على الإجراءات المتبعة لتصحيحها بالأدلة والبراهين تساعد على تبين نواحي الضعف ونواحي القوة في إجراءات الرقابة المتبعة، وتساعد المدقق من وضع تقرير عن مدى الإعتماد عليها لضمان دقة البيانات المحاسبية وسلامتها.

¹ عطا الله أحمد سويلم الحسيان، مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، المجلد 14، العدد 01، عمان 2008، ص 54-55

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

3 - خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية :

يتم فحص نظام الرقابة الداخلية من خلال الخطوات التالية:¹

1-3- فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية: يتحقق ذلك عن طريق الإستفسار من الأشخاص في المستويات التسييرية المختلفة بالمؤسسة، وكذلك الرجوع إلى المُستندات التي توصف نظام الرقابة الداخلية والوظائف، وحتى يصل المدقق لفهم كافي حول هذا النظام يمكنه الإستعانة بالعديد من الأساليب التي تساعده على ذلك كقوائم الإستقصاء، وخرائط التدفق وغيرها.

2-3- تحديد مخاطر الرقابة: يتم ذلك من خلال تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية، والهدف من هذه الخطوة السماح للمدقق بتحديد حجم الأدلة اللازمة في عملية التدقيق، بحيث إذا إستطاع المدقق تقييم الخطر بشكل جيد ومواجهته أمكنه من تقليل حجم الأدلة التي سيستخدمها لتنفيذ عملياته التدقيقية.

3-3- اختبارات الالتزام (الإستمرارية) : تهدف هذه الاختبارات للتحقق من مدى تنفيذ إجراءات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة مقارنة مع الإجراءات المصممة مسبقا، ومدى التزام الموظفين بتطبيق هذه الإجراءات والأساليب.

3-4- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: اعتمادا على اختبارات الاستمرارية السابقة يتمكن المدقق من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره عند اكتشاف سوء أو عدم تطبيق نقاط القوة ، بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها المدقق عند التقييم الأولي لذلك النظام، وتقديم حوصلة في وثيقة شاملة (وثيقة تحليلية) مبيّنا أثر ذلك على المعلومات المالية مع تقديم توصيات قصد تحسين الإجراءات.²

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 214 – 215

² محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 02، الجزائر، ص75

المبحث الثاني : أساسيات نظام الرقابة الداخلية

تهتم الرقابة الداخلية في المؤسسة بتحديد السلوك العام للتسيير، إذ تعتبر مصدر ثقة في المؤسسة فهي تهدف إلى إدراك وكشف الأخطاء، و منه تحديد الانحرافات ثم إعطاء طرق لتصحيحها لضمان نظام رقابة جيد و حتى يصبح لدينا نظام فعال , يجب إحترام القواعد و المعايير و المقومات التي تعد من أساسيات نظام الرقابة الداخلية و التي لابد إتباعها خطوة خطوة .

المطلب الأول : قواعد ومكونات الرقابة الداخلية

1- قواعد نظام الرقابة الداخلية :

عند الشروع في تنفيذ الرقابة الداخلية في أي مؤسسة لا بد من العمل على احترام القواعد الأساسية التالية¹:

1-1-الدليل المكتوب :حتى يكون نظام المعلومات المحاسبي جيدا وملائما لخصائص نشاط المؤسسة، يجب أن يتضمن ذلك وجود وثائق مبررة لمختلف العمليات المسجلة و مرتبة ترتيبيا زمنيا ، فوثائق الإثبات والمتمثلة في الدليل المكتوب تُعتبر قاعدة أساسية لا بد منها في نظام الرقابة الداخلية، كما يجب على كل تسجيل أن يحمل دليلا قاطعا و مكتوبا , ممضيا من طرف مسؤول المصلحة إلى جانب إلزامية وجود الدليل المكتوب المصادق عليه من طرف المسؤولين، و تشير هنا إلى ضرورة حفظ وثائق العمليات التي قامت بها المؤسسة.

1-2- التسجيل السريع والترتيب الزمني للأعمال : إن أفضل طريقة لتفادي إهمال الإدارة تسجيل العمليات المختلفة لتجنب تراكمها و الذي يكون غالبا بسبب ضياع الوثائق أو نسيان بعض التسجيلات المحاسبية للعمليات، و هو التسجيل الفوري لها باحترام ترتيبها الزمني ويكون ذلك في دفاتر محاسبية خاصة بكل نوع من العمليات بدون شطب أو أخطاء، وفي حالة وقوع الأخطاء تعالج بإتباع الطرق المعمول بها، فالتسجيل السريع والمرتب ترتيبا زمنيا حسب تواريخ وقوع العمليات مهم جدا في الرقابة الداخلية كما يعد إلزاما قانونيا.

1-3- تقسيم العمل والرقابة المتبادلة : بمعنى ضرورة تجزئة العمل ، فكل شخص يقوم بنشاط ما حسب اختصاصه وذلك لتحقيق الكفاءة المطلوبة بدون إضاعة الجهودات وزيادة التكلفة، إضافة إلى تقسيم العمل ضرورة وجود الرقابة المتبادلة، فقيام فرد بعمل ما ثم يتولى آخر مواصلته ثم ثالث وهكذا تضمن أن الأعمال تسيير بالترتيب، وكل فرد يحرص على أن يكون العمل الذي تولى مواصلته صحيحا أي أُعد على أسس صحيحة ، وبالتالي يكون لزاما إتمامه بصورة سليمة لإخلاء مسؤوليته عن أي أخطاء قد تحدث.

¹ Hamini Allel, Le Contrôle Interne et L'élaboration Du Bilan Comptable, O.P.U, Alger, 2003 , p23-24

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

4-1- التخصص ورقابة المستخدمين : إن العنصر البشري هو أساس نجاح أي نظام رقابي لأن الأفراد في مختلف مستويات الإدارة مسؤولون مسؤولية كاملة على تنفيذ أسس وقواعد الرقابة الداخلية، مع ضرورة توفر العدد الكافي منهم فهذه القواعد لا تكون لها قيمة بدون تطبيقها من طرف أشخاص مؤهلين لذلك، ويتم ذلك بتعاون أشخاص أكفاء لمناصب العمل مع إتباع سياسة تكوين خاصة، وهذا للتعرف أكثر على المؤسسة وأهدافها، ومن الأسس الفرعية لهذه القاعدة ميزان الشخص المؤهل مع التأكد على ضرورة حماية الأصول حماية مادية أكيدة من طرف مستخدمي المؤسسة وتنظيم وثائق العمل.

5-1- إستخدام وسائل الإعلام الآلي لمعالجة المعطيات : إن قيام المؤسسة بالعمليات المالية والرقابة عليها يتطلب السرعة والدقة في العمل ويتعذر القيام بذلك خاصة في مؤسسات ذات نشاط اقتصادي كبير الحجم، فنجدها في اليوم الواحد تقوم بعدد كبير من العمليات يتطلب تسجيلها وضمان صحتها جهداً ودقة لذا كان من الضروري استخدام وسائل الإعلام الآلي وذلك لضمان الدقة والسرعة اللأزميتين لنظام المعلومات وتصحيحها في الوقت المناسب ومعالجتها وإخراجها على شكل وثائق رسمية، فاستخدام مثل هذه الوسيلة الحديثة لتسجيل العمليات المالية يزيد من الكفاءة في توفير معلومات مالية بأكثر دقة وسرعة.

2- مكونات نظام الرقابة الداخلية :

قسمت لجنة COSO مكونات الرقابة الداخلية إلى خمسة تتمثل في¹ :

1-2- بيئة الرقابة

تمثل البيئة الرقابية الإطار العام للمنشأة ولعناصر الرقابة، ولها تأثير على شعور ووعي الموظفين بالرقابة وهي

تضم مجموعة من العوامل أهمها:

- سلامة واستقامة القيم الأخلاقية ؛

- مشاركة أعضاء جالس الإدارة ولجان المراجعة ؛

- فلسفة الإدارة وتعني نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات وإدارة الأفراد وغيرها؛

- هيكل المنشأة الذي يحدد إطار للإدارة لتخطيط ورقابة العمليات لتحقيق الأهداف؛

- أسلو الإدارة في تحديد السلطة والمسؤولية.

¹ غاشوش عابدة و لقصير مريم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

2-2-تقييم المخاطر

تتعرض أي مؤسسة عند مزاوله نشاطها العديد من المخاطر، مما يستلزم تحديد وتحليل تلك المخاطر من ناحية تحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة ومحاولة التخفيض منها وفق الخطوات التالية:

- تحديد الأهداف : يعتبر خطوة لتقدير وتقييم المخاطر ؛
- تحديد الخطر واحتمال حدوثه : قد يحدث الخطر بسبب عوامل خارجية مثل : ظروف المنافسة وصدور تشريعات جديدة تتطلب تغيير في أنشطتها وسياستها وإستراتيجيتها، وقد يحدث بسبب عوامل داخلية مثل : حدوث خلل في عمليات التشغيل وعدم كفاءة جالس الإدارة ؛
- مواجهة الخطر : ويكون ذلك بعد التعرف على المخاطر الداخلية او الخارجية وينبغي اتخاذ الاجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر والسيطرة عليها .

2-3- الأنشطة الرقابية

- تشمل مجموعة من الإجراءات التي تساعد في تحقيق فعالية بقية مكونات الرقابة الأخرى ومن أهمها :¹
- مراجعة وتقييم الأداء: بمعنى تقييم أداء الموظفين في مختلف المواقع التنظيمية ؛
 - معالجة البيانات : يعني وجود اجراءات لضبط العمليات المختلفة ومعالجتها بطريقة مناسبة ؛
 - إجراءات الرقابة المادية : و تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تساعد في توفير الحماية المادية والإلكترونية لأصول المؤسسة؛
 - فصل المهام: يعني الفصل بين مهام متضاربة بحيث لا يسمح لشخص ما القيام بمهام تمكنه من القيام بعمليات السرقة والتلاعب وإساءة استخدام أصول المؤسسة؛
 - التفويض : ويعني تحديد متطلبات خاصة بتفويض مختلف الأعمال إلى أشخاص محددين.

2-4- المعلومات والاتصال

يهتم هذا المكون بتحديد المعلومات الملائمة والشفافة، لتحقيق أهداف المؤسسة والحصول عليها لمعالجتها وإيصالها لمختلف المستويات التسييرية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات تسمح بتدفق تلك المعلومات، وإعداد التقارير لإبداء الرأي حول كل نشاط.

2-5- القيادة والمتابعة

يهتم هذا المكون بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات النظام، وتحديد مدى الالتزام بتنفيذ الرقابة وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلاءم وتغير الظروف المحيطة.
ويدرج معيار COSO مكونات الرقابة الداخلية في هرم مكون من 05 درجات :

¹ تامر توفيق عبد الله عوض ، العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية ، رسالة ماجستير كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة

الشكل (2-8) : مكونات الرقابة الداخلية



Source : Biuno Bachy, christineharache, Tout la fonction management, 2010 p82

المطلب الثاني : معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية :

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية ذو فعالية يجب أن يحتوي على معايير والتي تتمثل في¹ :

1- معيار ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من نظام الرقابة الداخلية

يجب أن تكون الإدارة مدركة للهدف من وجود هيكل فعال لنظام الرقابة الداخلية، والمتمثل في ضمان إعداد تقارير مالية صادقة يمكن الثقة بها والاعتماد عليها، وذلك باعتبارها المسؤول الأول والأخير عن تصميم وتشغيل النظام.

¹ وجداني علي أحمد ، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة ، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 35

2- معيار تكامل مكونات وأجزاء نظام الرقابة الداخلية:

سبق وأن وضحنا أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من خمس أجزاء أو مكونات رئيسية المتمثلة في: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، معلومات والاتصال، المتابعة، فيجب أن تكون الإدارة متمكنة من تصميم وتشغيل النظام بأجزائه ومكوناته بصورة كاملة.

3- معيار فعالية كل جزء من أجزاء نظام الرقابة الداخلية:

لقد وضعت لجنة حماية المنظمات COSO نموذج لتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك بتحسين فعالية العناصر المكونة لهذا النظام و المتمثلة في:

- معيار فعالية بيئة الرقابة : وتتوقف فعاليتها على سياسات جالس إدارة الشركة ومدى اقتناعهم بأهمية وجود هيكل فعال للرقابة الداخلية للشركة.
- معيار فعالية تقييم المخاطر : أي تقييم المخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية بفعالية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على الأسباب التي تؤدي إلى وجود تلك المخاطر.
- معيار فعالية أنشطة الرقابة : هي تلك الأنشطة المتعلقة بتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- معيار فعالية نظام المعلومات والاتصال: يجب أن يكون للشركة نظام فعال للمعلومات والاتصال المحاسبي، حيث يقوم بتوصيل المعلومات الملائمة لجميع المستويات في الشركة لضمان تحقيق أهدافها.
- معيار فعالية المتابعة والتقييم المستمر لمكونات نظام الرقابة الداخلية : تؤدي عملية المتابعة والتقييم المستمر و بفعالية لمختلف مكونات وأجزاء هيكل الرقابة الداخلية إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في نظام الرقابة .

4- معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها:

لكي يتم تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية لابد من الاستخدام الأمثل والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، ومن أمثلة ذلك تسجيل العمليات آلياً، التحقق من دقة التشغيل آلياً، وتحقيق الرقابة على كافة العمليات من خلال الحاسب الآلي والاعتماد على مصادر المعلومات المختلفة الداخلية والخارجية.

5- معيار كفاءة إدارة المراجعة الداخلية:

لاشك من وجود إدارة مستقلة وذات كفاءة عالية للمراجعة الداخلية في المؤسسة، وبما لها من مؤهلات مناسبة باعتبارها أداة من أدوات تقييم الرقابة الداخلية الذي يحقق الفعالية في التصميم، تشغيل ومتابعة نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة خاصة إذا كانت تلك الإدارة مستقلة في الهيكل التنظيمي وتابعة مباشرة لمجلس الإدارة، حيث تلعب دور مهم في مساعدة الإدارة على تقييم مدى فعالية نظامها الرقابي، كما أنه من أهم المعايير التي تعمل على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث : مقومات الرقابة الداخلية :

تعتبر مقومات الرقابة الداخلية كالأعمدة داخل المبنى، فقوة هذه الأعمدة تعكس قوة وفعالية هذا النظام والعكس صحيح لذلك سنتطرق إلى مقوماته في العناصر التالية¹ :

-هيكل تنظيمي كفي ؛

-وجود سياسات وإجراءات لحماية الأصول ؛

-وجود إجراءات للتحقق من صحة ودقة البيانات والتقارير المحاسبية ؛

-وجود إجراءات لزيادة كفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات الموضوعية ؛

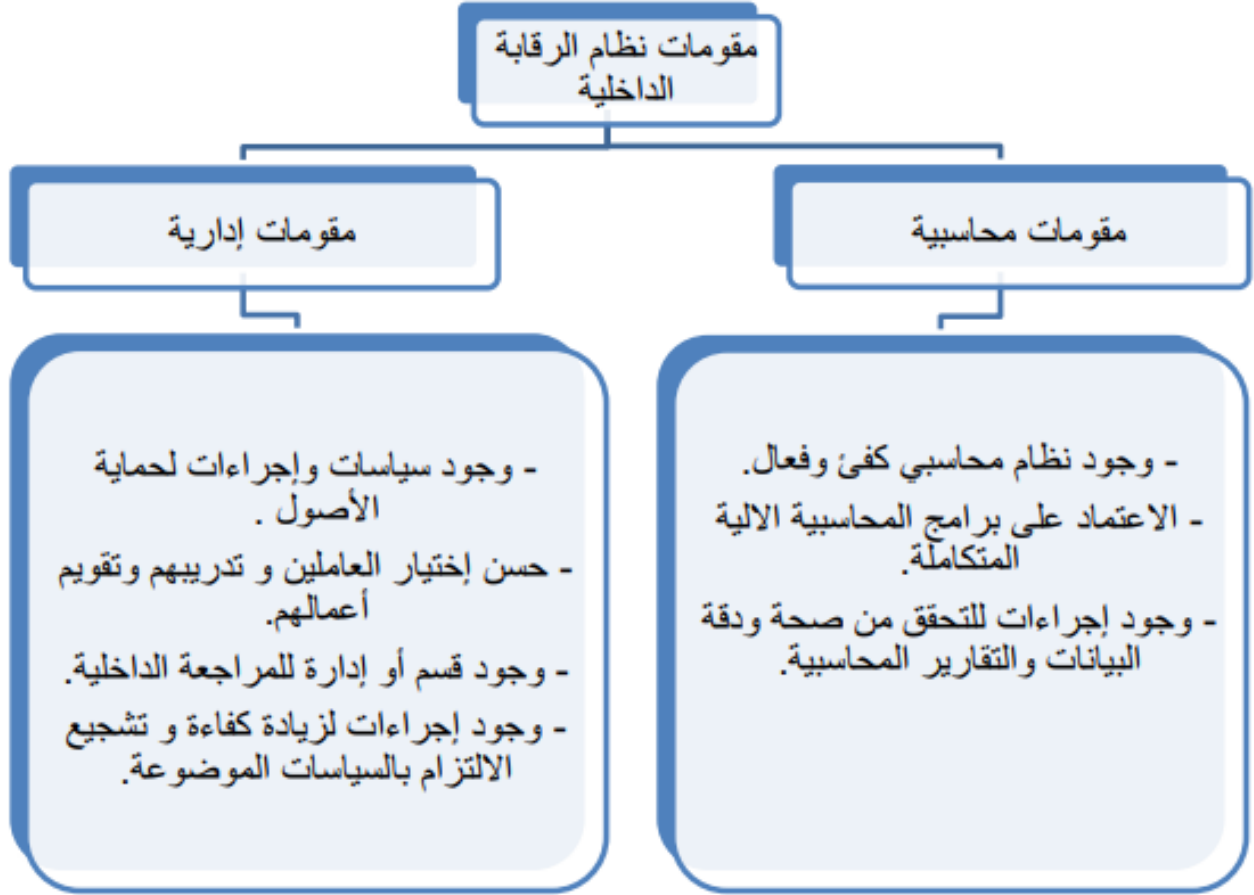
-وجود نظام محاسبي كفي وفعال ؛

-حسن اختيار العاملين وتدريبهم وتقويم أعمالهم؛ -وجود قسم أو إدارة للمراجعة الداخلية؛

-الاعتماد على البرامج المحاسبية الآلية المتكاملة ، والشكل التالي يوضح مقومات نظام الرقابة الداخلية :

¹ على شيتور ، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2013 ص 17

الشكل (9-2) : مقومات نظام الرقابة الداخلية



المصدر: أم كلثوم رزقة , دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر

العملية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية , مذكرة تخرج , جامعة ورقلة 2016/2017 , الجزائر ص10

المبحث الثالث : دور نظام المعلومات في الرقابة

في ظل هذا الوضع تزداد أهمية الدور الإستراتيجي لنظم المعلومات و ضرورتها انطلاقا من حيوية وأهمية المعلومات كمورد ثمين من موارد كل منظمة، و من كونها أداة لا غنى عنها لامتلاك أو تحقيق الميزة التنافسية، المساعدة في اتخاذ القرارات، تطوير وتنمية المنظمة، تحسين النوعية المستمرة، الإبداع التكنولوجي، صياغة وتطبيق إستراتيجيات الأعمال، و إدارة العمليات بكفاءة وفعالية

المطلب الأول : دور نظام المعلومات في الرقابة وإتخاذ القرارات مع كيفية كتابة التقرير

1 – دور نظام المعلومات في الرقابة :

إن وجود نظم معلومات محاسبية كفاء يجب أن يؤدي إلى تحقيق نوع من الرقابة الداخلية على كافة أنشطة المؤسسة، وتهدف هذه الرقابة كما يرى هيلتون إلى¹ "التأكيد بأن المؤسسة تعمل وفقا للأسلوب المخطط وتُبلغ أهدافها" إذ أن نظم المعلومات المحاسبية الجيدة هي النظم التي تستطيع مراقبة ومواكبة تنفيذ عمليات الخطط والسياسات، والمساعدة على عدم حدوث الأخطاء، ومحاولة تجنبها مقدما، عن طريق المعلومات التي تمثل النتائج المحققة أولا بأول، ومقارنتها بالمعايير الموضوعية مقدما وذلك لتحديد الانحرافات والتمييز فيما بينها، إضافة لمعرفة أسبابها، بطريقة تتفق وحجم أنشطة المؤسسة التي تتم مراقبتها، وبالتالي تمكين الإدارة من العمل على تصحيح مسار التنفيذ من خلال معالجة الانحرافات وتنمية الإيجابيات بأسلوب يدفع العاملين إلى تحسين الأداء وتطويره، وتحقيق التعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ، وتزداد أهمية الرقابة الداخلية من أجل تخفيض أثر التهديدات المالية المتعددة التي قد تتعرض لها المؤسسة.

وعليه حتى تتمتع نظم المعلومات المحاسبية بالكفاءة اللازمة فعلى هذه النظم تأمين الحماية الكافية لأصول وسجلات المؤسسة من هذه التهديدات والمساهمة في استخدام موارد المؤسسة المتاحة بكفاءة ، ويتم ذلك من خلال توفير كافة الإجراءات والأنشطة الرقابية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

كما يبين بودنر أيضا بأن²: "نظم المعلومات المحاسبية لم تصمم من أجل توفير معلومات عن أرصدة الحسابات التي يمكن تقديمها عبر القوائم المالية فحسب، بل صممت لتقدم رقابة ومعلومات عن العمليات التشغيلية¹ وبالتالي فإنه لتحقيق الكفاءة المطلوبة في أنشطة المؤسسة وعملياتها لا بد من وجود نظام رقابي ،

¹ Ronald W. Hilton, *Managerial Accounting*, Mc Graw-Hill Inc, 6th Edition, New York, 2005, p06

² George H. Bodner, William S. Hopwood, *Accounting Information Systems*, Prentice-Hall International Inc, New Jersey, 2000, p182

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

ويتوافر ذلك بوجود نظم معلومات محاسبية قادر على المساعدة في إيجاد نظام رقابة داخلي متين فعال وكفاء، وقادر على متابعة العمليات التشغيلية والتقرير عن كفاءتها وفعاليتها، حيث أن نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات والرقابة على العمليات التشغيلية مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا، كما أن توفير التقارير المالية المعدة للمعلومات المطلوبة عن مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة ، يمكن الإدارة من الوقوف على حقيقة الوضع واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة من أجل تحقيق أعلى درجات الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة .

2 – دور نظام المعلومات في إتخاذ القرارات :

تعد عملية اتخاذ القرارات من أكثر العمليات شيوعا و تكرارا في حياتنا اليومية كأفراد , كما أنها كذلك على المستويات الإدارية كافة في أي تنظيم من التنظيمات .

وعملية اتخاذ القرارات بوصفها وظيفة إدارية يجب أن تتخلل جميع الوظائف الإدارية الأخرى كالتخطيط والرقابة على سبيل المثال .
وتعتمد عملية اتخاذ القرارات على¹:

- حجم ونوعية المعلومات المتاحة أمام متخذ القرار.
- نوع القرار.

وتختلف عملية اتخاذ القرار في حالة القرارات المبرمجة تختلف عنها في حالة القرارات غير المبرمجة.
كما أن نوعية المعلومات المطلوبة لكل من النوعين من القرارات تكون مختلفة بدرجة كبيرة وواضحة.

1- القرارات المبرمجة:

وهي القرارات التي يتم اتخاذها بصورة تلقائية من خلال وضع نموذج للقرار وتخزينه في الحاسب الآلي .
وعند تغذية الحاسب بجوانب المشكلة المطلوب اتخاذ قرار بشأنها في ظل نموذج قرار معين يظهر القرار من خلال مخرجات الحاسب.

والقرارات المبرمجة تحتوي على:

- النموذج ؛
- المعايير و الأهداف؛
- القيود ؛
- الإختيار الأمثل؛
- إعلان القرار ؛

¹ أ.د. عصام الدين محمد متولي , نظم المعلومات المحاسبية , مقرر , جامعة العلوم و التكنولوجيا 2015 , ص 59 - 63

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

2- القرارات غير المبرمجة:

القرارات غير مبرمجة , هي القرارات التي يتم التوصل إليها من خلال التعامل مع المشكلات غير المعروفة مسبقا , والتي تحتوي على قدر كبير من عدم التأكد الذي يحيط بجوانب تلك المشكلات.

وغالبا ما تتعامل القرارات غير المبرمجة مع المشكلات المعقدة التي تحتاج إلى الحس الإداري والخبرة المتخصصة من خلال مدربين على درجة عالية من المهارة .

كما تحتاج إلى نظام جيد للمعلومات يؤدي إلى توفير معلومات نوعية وكمية ضرورية لاتخاذ القرارات. وتعد عملية المفاضلة بين شراء آلة معينة أو تأجيرها مثلا لهذا النوع من القرارات (القرارات في ظل أسلوب القرارات غير المبرمجة).

وتمر عملية اتخاذ القرارات غير المبرمجة بالمراحل الآتية:

-تحديد المشكلة؛

-تحديد البدائل؛

-تقييم البدائل؛

-اختيار البديل الأمثل؛

-إعلان القرار.

3 –معايير كتابة التقرير:

هذه المعايير ترتبط أو تحدد الخطوط العريضة يسترشد بها المراجع عند إعداده للتقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد عند تطبيقها على التقرير الشخصي و تم فإن مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية للمراجع الخارجي الذي يكتسبها من مزاولته المهنة و يتدرج تحتها أربع معايير هي :

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها , فهناك مبادئ متناقضة و رغم هذا تعتبر جميعا مقبولة قبولا عاما فاحتساب أقساط الإهلاك يتم بطرق عديدة ولكل طريقة و نتائج مختلفة و لكنها مقبولة قبولا عاما ؛
- يجب الاتساق في تطبيق المبادئ قبولا عاما ويقضي هذا المعيار بأن بيننا مراقب الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات تطبيق مبادئ المحاسبة اللازمة لإمكان إجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي يحددها المشرع في نهاية الفترات التالية ؛

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

- يجب ملائمة الإفصاح في القوائم المالية بحيث تفصح القوائم المالية عن المركز المالي و نتيجة النشاط و إلا فيجب أن يشمل تقرير مراقب الحسابات على التوضيحات الملائمة و بالتالي فإن مراقب الحسابات لا يعطي إيضاحات إضافية إلا عجزت القوائم المالية عن تقديم الإفصاح الكافي للملائم ؛
- يجب وحدة الرأي في القوائم المالية بحيث يتضمن تقرير المراجع رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك عندما لا يتمكن من التعبير برأي الشامل يجب أن يوضح أسباب ذلك و في جميع الحالات التي يقترن فيها إسم المراجع بقوائم المالية يجب أن يتضمن التقرير أيضا قاطعا عن الفحص الذي قام به المراجع .

المطلب الثاني : دور نظام المعلومات في تدعيم الرقابة الداخلية

1- دور نظام المعلومات المحاسبي في تدعيم الرقابة الداخلية

1-1 - نظام المعلومات المحاسبي كأداة للرقابة:

يوفر نظام المعلومات المحاسبي البيانات والمعلومات الأولية اللازمة لخدمة متطلبات المؤسسة ولتحقيق كفاءة هذا النظام فإنه يقوم بدور أساسي وفعال من خلال عملية الرقابة فإذا كان التخطيط يسبق الرقابة فإن الرقابة تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها إذ لا يمكن تصور وجود تخطيط جيد دون وجود أدوات الرقابة القادرة على اكتشاف الانحرافات وتصحيحها كما أنه لا وجود للرقابة الحقيقية ما لم تكن مسبوقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة وتشكيل الأساس الذي يتم تقييم النتائج الفعلية وتحليلها ومعالجة الانحرافات، لذلك نجد الرقابة الداخلية بجانبها المحاسبي تشمل الخطة التنظيمية للمؤسسة والإجراءات المتبعة وجميع الأنشطة اليدوية والآلية والسجلات المستخدمة التي تتعلق بحماية الأصول و التأكد من صحة البيانات المحاسبية مع تقييم مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي تهدف إلى تسجيل العمليات بشكل يسمح بإعداد التقارير المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات.

2-1- الرقابة على التطبيقات:

بما أن أهداف الرقابة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبي اليدوي هي نفسها في نظام المعلومات المحسوب يمكن تعريف الرقابة على التطبيقات على أنها "عبارة عن إجراءات رقابية محددة دف إلى التأكد من صحة البيانات والتقارير عنها، بحيث يمكن الاعتماد على هذه البيانات"¹

3-1- الرقابة على المدخلات :

هذه الرقابة تصمم لبيان دقة البيانات وصلاحياتها وإدخال المصرح بها فقط للنظام. ومن إجراءات الرقابة على المدخلات²:

- الفحص بالعين : وهو يقع على عاتق الموظف المسؤول على البيانات الداخلية بفحصها والتدقيق فيها
- التصميم الجيد للمستندات : وهذا يساعد على تسجيل البيانات بسهولة .
- ترميز الحسابات : وذلك باعطاء رموز معينة وارقام لكل الحسابات التي تتضمنها خريطة الحسابات في المؤسسة. ويتحقق هذا بضمان جودة مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، كتحديد مصادر المدخلات مثل الحصول على البيانات و التأكد من صحتها وتصنيفها.

2 - الرقابة على المعالجة :³

تعتبر الرقابة على التشغيل من أهم أنواع الرقابة على الحاسوب، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن المنشأة تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة التشغيل غير الصحيح، وصعوبة اكتشاف الفشل والانحرافات، ولهذا يجب التأكد أن جميع إجراءات التشغيل الموضوعية من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة كاملة، والتأكد من أن المعلومات التي تم تشغيلها صحيحة وسجلت في الوقت المناسب وكاملة ومخولة من سلطة لها حق التخويل، ولهذا فإن الأخطاء الموجودة في المدخلات ستنعكس على التشغيل وعلى المخرجات، أما الأخطاء في مرحلة التشغيل فهي إما أخطاء في المدخلات، أو نتيجة أخطاء فنية في وحدة التشغيل ، و تهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ عمليات معالجة البيانات إلكترونياً

¹ خضير مصطفى، "المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات"، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود الرياض، 1991، الصفحة 279

² كريمة علي الجوهر، "التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات"، المنظمة العربية للتنمية، مصر الجديدة القاهرة، 2012، ص43

³ سائب رامي، " اثر استخدام المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية على فعالية نظام الرقابة الداخلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص38

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

للتطبيقات المحددة، بمعنى معالجة العمليات كما صرح بها وعدم إغفال ومعالجة كافة العمليات، ولذلك يجب التأكد من صحة البرامج والقواعد المستخدمة في عمليات المعالجة.

3- الرقابة على المخرجات:

- قد تكون مخرجات نظام التشغيل مخزنة في شكل يمكن الحاسوب الإلكتروني من قراءته أو في صورة مطبوعة، ويمكن التغلب على مخاطر المخرجات من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية والتي تهدف إلى منع الأخطاء والمخالفات أو اكتشافها والرقابة على تصحيحها كآلي¹:
- الفحص الدقيق لكافة المخرجات بغرض التحقق من مدى دقتها،
 - مقارنة سجلات عمليات التشغيل بسجلات عمليات المدخلات وذلك للتحقق من أن العمليات التي تم تشغيلها هي نفسها التي تم إدخالها،
 - وجود إجراءات مكتوبة لتصحيح الأخطاء أو المخالفات وإعادتها للتشغيل سواء في الأقسام المستفيدة أو في أقسام تشغيل البيانات،
 - وجود سند جيد للمراجعة يمكن من تتبع الأخطاء أو المخالفات التي وقعت في المخرجات وتصحيحها.
 - تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات عمليات معالجة البيانات (مثل قوائم الحسابات أو التقارير أو أشرطة الملفات الممغنطة أو الشيكات المصدرة) وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم فقط بذلك

¹ بوطورة فضلية "، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، "مقدمة استكمال لمتطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف جامعة المسيلة، 2007ص40

المطلب الثالث : دور المعلومات في عملية اتخاذ وصنع القرار:

1 – دور المعلومات في إتخاذ القرار:

إن الهدف من تلقي المعلومات هو إستعمالها في عملية إتخاذ القرارات و التي تكون كمنعرج جديد لمهمة جديدة, و تختلف أدوار المعلومات على حسب نوع القرارات , ومنه نذكر مايلي :

1-1- دور المعلومات في القرارات الفنية التشغيلية:¹

إن إتخاذ هذا النوع من القرارات يتطلب معلومات تكون في شكل تقارير دورية متضمنة معلومات فنية و داخلية , مثل معلومات وصفية و تاريخية عن نشاط كل فرع في المؤسسة , وكذا معلومات عن معدلات الأداء في كل فرع. هذه المعلومات تسمح باتخاذ القرارات , و هذه الاخيرة تكون مبنية على توجيهات مقدمة من الإدارة العليا و باعتبار هذه القرارات روتينية و تكون باستمرار , فان حلول المشاكل تخزن بحيث اذا ظهرت مشكلة من نفس النوع , لا يضطر صاحب القرار الى اعادة التحليل و الدراسة بل يلجأ الى الحلول المباشرة.

2-2- دور المعلومات في القرارات التكتيكية:

ان هذا النوع من القرارات يتم في ظروف غامضة نسبيا , فهي تحتاج الى معلومات أكثر مما تتطلب إليه القرارات الروتينية. حيث أنه في هذا السياق الإداري يتم جمع المعلومات من داخل التنظيم و خارجه و كذا توفير معلومات حول مختلف الوظائف الادارية.

مثلا : معلومات وصفية وتاريخية عن نشاط فروع المؤسسة و كذا معلومات خاصة بمعدلات الأداء و معلومات مستقبلية و لكن في المدى القصير عن الحالة المتوقعة للمؤسسة. هذه المعلومات تجعل من صاحب القرار يستطيع الاختيار بين البدائل المتعلقة بالاهداف و سياسات المؤسسة المحددة من طرف الادارة العليا.

3-1- دور المعلومات في القرارات الاستراتيجية :

حيث تتعلق بإستراتيجية المؤسسة و كذا بتحديد ارتباط المؤسسة بمحيطها , لذا فهي تحتاج الى معلومات متعلقة بالمحيط للقيام بهذه القرارات , و تحتوي هذه المعلومات على دراسات تخص كلا من تصرفات المنافسين و كذا تصرفات المستهلكين , و كذا معلومات عن مدى توافر الموارد التي تحتاجها المؤسسة , و كذا بالنسبة للنمو الديمغرافي الخاص بالبلد الذي توجد فيه المؤسسة , و كذا التصرفات الحكومية من خلال التشريعات الجديدة

¹ نادرة أيوب، نظرية القرارات الإدارية، دارزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997 ص 120 .

الفصل الثاني : الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات

التي يمكن للحكومة أن تصدرها. كما يحتاج هذا المستوى الإداري إلى ما يسمى بالمعلومات التنبؤية أي التنبؤ بما قد يكون في المستقبل و يكون هذا التنبؤ ذو اتجاه طويل الأجل.

2- دور المعلومات في صنع القرار:¹

إن المعلومات ما هي إلا إنتاج لما يسمى بنظام المعلومات الذي يقوم بدوره بتحويل البيانات في شكلها الخام إلى معلومات ذات قيمة يحتاجها متخذ القرار. وتظهر قيمة المعلومات في جميع مراحل صنع القرار و سنورد هذه القيمة في مايلي:

1-2- دور المعلومات في مرحلة تحديد المشكلة:

في هذه المرحلة يقوم صانع القرار بمسح شامل للمحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة , و ذلك بغرض اكتشاف المشكلة و يساهم في توضيح العوامل المسببة لها. فنظام المعلومات يمكن أن يوفر معلومات بشأن كل مشكلة كما أنه يمكن أن ينصح صانع القرار بنوعية المعلومات و النظم الخاصة بها في التنبؤات الخاصة و المتوقعة للمستقبل .

2-2- دور المعلومات في مرحلة تنمية الحلول البديلة:

نضرا لما تتضمنه مرحلة تحديد البدائل من التعرف على بدائل التصرفات الممكنة لحل المشكلة و تحديد معايير المفاضلة بينها و التنبؤ بنواتج الإستخدام , و كما يستلزم ذلك من التعبير عن المشكلة في صورة النموذج البسيط القابل للحل.

ان نظام المعلومات وما يوفره من معلومات تجعل هذه البدائل معروفة النتيجة.

2-3- دور المعلومات في مرحلة التقييم:

لا يخفى أن نظم المعلومات لا تقوم في الغالب بصنع القرار , لكن ما توفره هذه النظم من نماذج رياضية و كمية تساهم في الحلول الممكنة و تقييمها وفقا لأي معايير مرغوبة فيها.

¹ منصور البدوي، دراسات في أساليب الكمية واتخاذ القرارات، دار الجامعية، 2000. ص 56

4-2- دور المعلومات في مرحلة اختيار أفضل حل:

تساهم نظم المعلومات في تسهيل عملية الاختيار و ذلك بتوفيرها لمعلومات حول كل بديل من البدائل المتاحة , كما تظهر جوانبها الايجابية و السلبية كما تظهر مدى تؤثر كل بديل بالحالات الطبيعية المتوقعة و النتائج التي يحققها ذلك.

5-2- دور المعلومات في مرحلة تنفيذ القرار:

لا يقل دور نظم المعلومات في مرحلة تطبيق الحلول عن دورها في المراحل السابقة لصنع القرار , فتنفيذ القرار يستلزم عملية اقناع الأطراف المشاركة و أيضا التي ستقوم بالتنفيذ. كما أن عملية الاقناع نفسها تحتاج الى عمليات الاتصال بين العديد من الأطراف المعنية بالقرار و هنا يكمن دور نظام المعلومات و تأثيره في اجراء هذه الاتصالات من خلال شبكات الحاسب الالى. ومن خلال نتائج البديل الذي تم اختياره و النتائج أو الاهداف المرجوة تظهر قيمة المعلومات ومدى دقتها في تقديم العون لمتخذ القرار في كل مرحلة من مراحل صنع القرار.

خلاصة الفصل :

إن هدف نظام المعلومات المحاسبية هو تقديم صورة موثوق فيها عن الواقع المالي والإقتصادي للمؤسسة، يعتمد في ذلك على جمع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة واليومية المتعلقة بنشاطات المؤسسة، والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الوظيفية الأخرى، يقوم بتسجيلها، معالجتها وعرضها في الحسابات من خلال القوائم والتقارير المالية.

بالإضافة إلى ما يقدمه هذا النظام من معلومات، من الواجب على المؤسسة تطوير التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، الذي يتيح التأكد من حسن سير المؤسسات داخليا ويحسن صورتها أمام الأطراف الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أنه ل يمكن تدعيم وتفعيل التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية لأي مؤسسة، دون تحسين نظام المعلومات المحاسبية وتطويره، خاصة عند النظر إلى الدور الذي يلعبه هذا الأخير في تسيير وتنظيم سير المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة، الشيء الذي يسمح بتحديد الأخطاء والمخالفات بصفة دقيقة وسريعة تسهل في إتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسب.

كما فرض نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني واقعا جديدا على التدقيق الداخلي نتيجة اعتماد أنشطة ومعاملات المدقق الداخلي على تقنية الحاسب الآلي، مما حتم عليه ضرورة مواكبة التطور السريع في مجال تقنية المعلومات خاصة ما يخدم أداء وظيفته، وتعزيز أهمية بإستبدال الأساليب التقليدية بالأساليب المستحدثة والتي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتنفيذ عملية التدقيق الداخلي بكفاءة¹

¹ علون محمد لمن، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر

خاتمة

هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية إلى توضيح دور نظام المعلومات المحاسبية في تدعيم الرقابة الداخلية بالمؤسسة الإقتصادية ، مع التعريف الشامل لكلا الطرفين و التعريف بأساسيات و آليات عمل النظام و من خلال ما درسنا و بحثنا و مكتسباتنا القبلية توصلنا و بإذن الله إلى أهم النتائج والتي على أساسها قمنا بإستنتاج خاتمة أثبتنا من خلالها إختبار الفرضيات الموضوعة كقاعدة لهذا البحث، و عرض أهم التوصيات والإقتراحات و تقديم آفاق البحث :

1- إختبار نتائج إختبار الفرضيات : إنطلاقا مما درسنا توصلنا إلى مايلي :

الفرضية الأولى :

أكدت الدراسة النظرية صحة هذه الفرضية التي جاءت كمايلي "يعتبر نظام المعلومات من أهم وسائل لتحسين أداء المؤسسة" وذلك من جهة التخزين المعلوماتي و البيانات و كذا توصيلها لطالبيها في الوقت المناسب و من جهة أخرى يعتبر نظام المعلومات منتظما لكونه متفرعا و احتواءه على أبواب عدة على حسب الاختصاصات و المجالات .

الفرضية الثانية :

بعد الدراسة المطولة و الشاملة تأكدت صحة الفرضية التي جاءت كمايلي "يؤثر نظام المعلومات على الرقابة الداخلية " و هذا التأثير يعتبر كتأثير إيجابي و ذلك لريح عنصر الوقت و فعالية عملية الرقابة الداخلية

2- نتائج الدراسة :

نتائج الفصل الأول : تطرقنا في فصلنا هذا و المعنون ب " عموميات حول نظام المعلومات ومنه توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- المعرفة الشاملة لنظام المعلومات و التعرف على فروعه مما جعلنا نستنتج بأنه أهم مصدر للمعلومات داخل المؤسسة
- كلما كان نظام المعلومات المحاسبي يسير وفقا للمبادئ المحاسبية كلما سهل عمل المدققين الداخليين و ذلك بتوفير لهم كل احتياجاتهم و تساؤلاتهم و ذلك يجعل لهم العمل أسهل و أسرع و فعال .

- التطرق لبرامج تخطيط موارد المؤسسات و التي تعتبر من أهم البرامج المعمول بها في المؤسسات الكبرى على الإطلاق

نتائج الفصل الثاني : تطرقنا في هذا الفصل إلى " الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات " و منه توصلنا إلى :

- المفاهيم العامة حول الرقابة و التي أكدت لنا مدى أهمية عملية الرقابة بالمؤسسة الإقتصادية
- من المهم جدا العمل بنظام المعلومات أثناء عملية الرقابة , و ذلك للحصول على معلومات صحيحة و في ظرف جد وجيز .
- يعتبر نظام المعلومات كمدعم أساسي لعملية الرقابة الداخلية , حيث يجب على المؤسسات الإقتصادية السعي لإملاكه خاصة في الوقت الحالي .

3 - لتوصيات والإقتراحات :

- زيادة الإهتمام بالموظفين المكلفين بتطبيق النظام من خلال رفع في مؤهلاتهم العلمية والعملية اللازمة لتطبيق النظام من خلال دورات تكوينية تساهم في تحديثهم ومواكبتهم للتطورات المعرفية والتكنولوجية في هذه المجالات .
- محاولة تطبيق معايير التدقيق الداخلي عند أداء مهامه، حتي يتمكن المدققين من أداء أعمالهم بعيدين عن الضغوطات المختلفة في العمل و منحهم درجة أكبر من الاستقلالية، وهذا من خلال العمل على إنشاء لجنة خاصة بالتدقيق يعمل تحت مصلحتها المدققين الداخليين .
- ضرورة حماية المعلومات و البيانات من عمليات القرصنة و ضياعها أو عمليات التجسس وذلك بالعمل على توفير حماية جيدة للبرامج مع توفير أجهزة احتياطية جاهزة للإستخدام في حالة عطل المعدات الألية و البرمجية .
- ضرورة استخدام المدقق الداخلي لتكنولوجيا المعلومات في عملية الرقابة الداخلية من أجل تحسين عمله و تأديته في أسرع وقت و بأقل تكلفة

4 – أفاق الدراسة :

وفي نهاية هذا البحث نلفت النظر لبعض النقاط التي يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية وهي:

- أثر تخطيط عملية التدقيق باستخدام إدارة الوقت على جودة التدقيق الداخلي
- دور التدقيق الداخلي في تفعيل جودة وأمن المعلومات المحاسبية الإلكترونية
- كيفية استخدام البرامج الإلكترونية في عملية الرقابة الداخلية

قائمة المصادر والمراجع :

1 – المصادر والمراجع باللغة العربية :

1-1- المؤلفات:

1. محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.
2. كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
3. محمد سعيد خشنية، نظم المعلومات (مفاهيم التكنولوجيا)، دار الاشعاع للطباعة، مصر، 1987.
4. علاء عبد الرزاق السالمي، "نظم إدارة المعلومات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003.
5. إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية -مدخل إداري، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
6. فائزة جمعة النجار، «نظم المعلومات الإدارية منظور إداري» ط 3، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
7. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
8. السعيد مبروك ابراهيم، المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي، دار الكتب المصرية للنشر، الإسكندرية، 2012.
9. إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية -مدخل إداري، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
10. نجم عبد الله الحميدي، سلوى أمين السامرائي، عبد الرحمن العبيد، نظم المعلومات الإدارية -مدخل معاصر، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2005.
11. إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية " مدخل إداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
12. خري عبد الناصر، "نظم المعلومات التسويقية"، دار الخلدونية، الجزائر 2011.
13. منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العيد، "نظم المعلومات الإدارية"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003.
14. د.حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 2009.
15. السيد عبد المقصود بيان، "تصميم النظام المحاسبي"، مؤسسة الشباب للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1987.
16. عبد اللطيف محمد حمزة، "النظم المحاسبية"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2000.
17. المهدي بن صالح ابراهيم، تطبيق نظام تخطيط موارد الأعمال ERP، بادارة الموارد البشرية، كلية الأقتصاد والمحاسبة، ليبيا 2009،

18. الصحن عبد الفتاح ونور أحمد، الرقابة ومراجعة الحسابات مركز الكتب الأردني، عمان 1999
19. عادل مبروك محمد: إدارة الاستراتيجية، التطبيقية - الرقابة - الاستراتيجية الوظيفية، دار النهضة العربية، 1996
20. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002
21. متولي محمد الجمل، محمد السيد الجزار، أصول المراجعة مع دراسة حالات تطبيقية متنوعة، الجزء الأول، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1969
22. ¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان
23. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 02، الجزائر، ص 75
24. خضير مصطفى، "المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات"، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود الرياض، 1991
25. كريمة علي الجوهر، "التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات"، المنظمة العربية للتنمية، مصر الجديدة القاهرة، 2012،
26. نادرة أيوب، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997
27. منصور البدوي، دراسات في أساليب الكمية واتخاذ القرارات، دار الجامعية، 2000.

2-1- الرسائل والأطروحات الجامعية :

1. علون محمد لمين، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر 2016/2015
2. د.عبد الماجد محمد منير الجنباز، أثر تطبيق تخطيط موارد المؤسسة ERP على فعالية البيانات المحاسبية، دكتوراه، جامعة كاي كلية الإقتصاد، دمشق، سنة 2018/2019
3. بوطورة فضلية، "دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك"، مقدمة استكمال لمتطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف جامعة المسيلة، 2007
4. على شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013
5. تامر توفيق عبد الله عوض، العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة 2012-1433

6. بوبكر عميروش ، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف 2011
7. غوالي محمد البشير، دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ، رسالة ماجستير كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، ادارة أعمال جامعة ورقلة 2004
8. وجداني علي أحمد ، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة ، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2010،
9. سائب رامي" ، اثر استخدام المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية على فعالية نظام الرقابة الداخلية ، " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011،
10. الطيب الوافي، "جدوى أتمتة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، باتنة، 2011
11. فيجان محيا علوش المحيا العتيبي، دور نظم المعلومات في عملية إتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،، 2004،
12. علي عبد الهادي مسلم، «مذكرات في نظم المعلومات الإدارية المبادئ والتطبيقات»، مركز التنمية الإدارية، الإسكندرية، 1994
13. غاشوش عايذة و لقصير مريم ، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2011
14. ضيف الله علي ، " دور نظم المعلومات في الرقابة الداخلية وتحسين أداء المؤسسة" مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2017.
15. زكريا قلالة ، دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية جامعة بسكرة 2013
16. عماد إبراهيم، "الرقابة الداخلية اداة تسيير ورقابة"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،، 2005،

3-1- الدوريات والمجلات :

1. أ.محمود محمد محمود عبد اللطيف , دور نظام تخطيط موارد المشروع ERP في دعم إدارة التكلفة خلال مرحلة تصميم المنتج , مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية , كلية التجارة , جامعة الإسكندرية , العدد الأول , المجلد الرابع و الخمسون , يناير 2017
2. عطا الله أحمد سويلم الحسيان، مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، المجلد 14، العدد 01، عمان 2004

4-1- المؤتمرات والندوات والملتقيات والتقارير:

1. د.عبد الله بركات , قياس أثر نظام تخطيط موارد المنشأة على العائد على الإستثمار في الشركات الصناعية السعودية , ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الإقتصاديات الحديثة , جامعة الشلف , 13 و 14 ديسمبر 2011
2. د.سعود وسيلة , د.قاسمي كمال , نماذج عن نظم المعلومات المعتمدة في المؤسسة-نظرة على نظامي SIRH mobile وERP, الملتقى الدولي حول "التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة", جامعة المسيلة , 2018, ص 7-8
3. زيري رابح، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 66/63أفريل، 2003
4. أحمد المهدي المجدوب , " نظم تخطيط موارد المؤسسة ERP بمؤسسات التعليم العالي حاجة أو ترف " , ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي حول التعليم العالي و سوق العمل , جامعة مصراته , ليبيا , 13 و 15 أبريل 2010 ,

-2 المراجع باللغة الأجنبية :

1. Ludwig Von Bertalanffy, **Théorie générale des systèmes**, traduit par Jean-Benoît chabrol, Dunod, Paris 1993
2. Didier Broussard et autre: DECF organisation et gestion de l'entreprise, édition d'organisation, 1998
3. HAMINI – A- le contrôle interne et l'élaboration du bilan. Alger, ed, 1998
4. Hamini Allel, **Le Contrôle Interne et L'élaboration Du Bilan Comptable**, O.P.U, Alger, 2003
5. Ronald W. Hilton, **Managerial Accounting**, Mc Graw-Hill Inc, 6th Edition, New York, 2005
6. George H. Bodner, William S. Hopwood, **Accounting Information Systems**, Prentice-Hall International Inc, New Jersey, 2000

الملخص :

نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة تتمثل في جمع و تخزين و معالجة ونشر البيانات في محيط النظام، حيث تجمع البيانات من مصادر عدة وتتم معالجتها لتصبح معلومات تساعدنا في عملية اتخاذ القرار و ذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية.

إن أي مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها بانتهاجها لإستراتيجية معينة واستغلال كل طاقاتها ومواردها بشكل عقلاني، وعلى هذا الأساس أصبح نظام المعلومات المحاسبي أحد الموارد التي تعتمد عليها المؤسسة أثناء أداء مهامها.

الرقابة الداخلية هي كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها، مع ضمان إدارة المنظمة وكفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية الأصول و منع الغش و اكتشاف الأخطاء والتحقق من دقة اكمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب . كما أن نظام المعلومات يلعب دورا هاما أثناء عملية المراقبة و ذلك بتدعيمه للرقابة الداخلية و جعلها أكثر فعالية .

الكلمات المفتاحية : نظام المعلومات , البيانات , المعلومات , نظام المعلومات المحاسبي , الرقابة الداخلية , السجلات المحاسبية

Summary:

An information system is a group of activities represented in collecting, storing, processing and disseminating data in the vicinity of the system, where data is collected from several sources and is being processed into information that helps us in the decision-making process by using technological means.

Any organization that seeks to achieve its goals by adopting a specific strategy and rationally exploiting all its energies and resources, and on this basis the accounting information system has become one of the resources that the institution depends on while performing its tasks.

Internal control is all the policies and procedures adopted by the institution to help it as far as possible in reaching its goals, while ensuring the organization's management and high work efficiency in addition to adhering to the policies of asset protection, fraud prevention, error detection, checking the accuracy of completing accounting records and creating documented financial information in a timely manner. The information system also plays an important role during the monitoring process by strengthening internal control and making it more effective.

Key words: information system, data, information, accounting information system, internal control, accounting records